الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطية الشّعبيّة
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب- عين تموشنت-

معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصّص: اقتصاد وتسيير

المؤسسة

مذكرّة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

أثر آليات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبة:

- **بوزحزاح أمينة**

تحت إشراف الأستاذة:

د. دربال فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

• سيد حيـــاة	أستــاذة محاضرة(أ)	جامعـة بلحاج بوشعيب ـ عين تموشنت	ممتحنــا أول
• حسناوي مريم	أستــاذة مساعدة(ب)	جامعـة بلحاج بوشعيب ـ عين تموشنت	ممتحنــا ثاني
• دربال فاطمة الزهراء	أستــاذة مساعدة(ب)	جامعـة بلحاج بوشعيب ـ عين تموشنت	مشرفا

السّنة الجامعيّة: 2020.2021

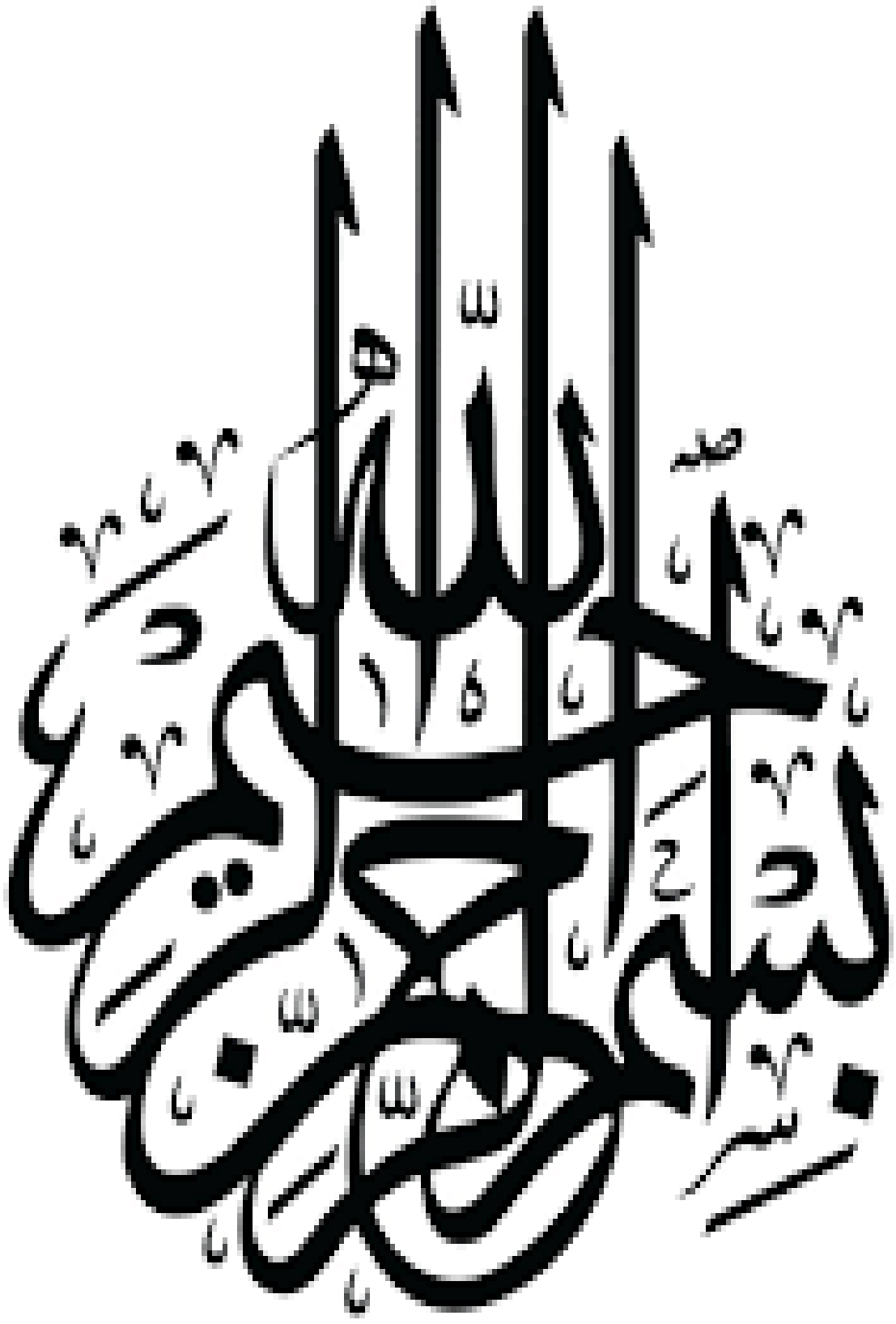

الشكر والتقدير

ما كنا لنصل ولا لنحيا إلا بعون الله المتعالي سبحانه جلا وعلى له الحمد وله الشكر على توفيقه لنا والمضي نحو الأمام، المعين على الصعوبات والملين للعقبات، نحمده سبحانه على حسن توفيقه لإتمام هذا العمل راجين أن يجعله في ميزان الحسنات.

وصلي ا للهم على سيدنا محمد نور الأبدان وضياءها وطب القلوب ودوائها، أحب خلق الله إلى الله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة" دربال فطمة الزهراء" على تقبلها الإشراف على هذا العمل بصدر رحب، الذي لم تبخل بنصائحها وتوجيهاتها القيمة حفظها الله وأدام فضلها وعطاءها.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الخالص لكل من ساعدني من قريب أو بعيد وحتى من همس لي بكلمة تشجيع أو ابتسامة والتي لم تزدني إلا حزما وعزما نحو الأمام.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعلموا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم.

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك..

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا

تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة ..إلى نبي الرحمة

ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى كل من أحببت لأجلها الحياة، وعلمتني مكارم الأخلاق (أمي).

أهدي مذكرتي إلى كل العائلة التي كانت سندا لي

طوال مشواري الدراسي والحياتي.

إلى الإخوة الأعزاء والأقارب.

إلى جميع الأصدقاء خلال مراحل الحياة وكل الأحباب دون استثناء.

بوزحزاح أمينة

قائمة المحتويات

المحتـــــوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر و التقدير	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	**أ . ت**
الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي	
تمهيد	**16**
المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي.	**17**
المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	**17**
المطلب الثاني: نظريات التنويع الاقتصادي	**22**
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي	**24**
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي و علاقته بالتنويع الاقتصادي.	**27**
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	**27**
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و مؤشرات قياسه	**29**
المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي	**35**
المبحث الثالث: تجارب الدول في سياسات التنويع الاقتصادي و الدراسات السابقة .	**37**
المطلب الأول: تجارب الدول في سياسات التنويع الاقتصادي	**37**
المطلب الثاني: تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي	**39**
المطلب الثالث: الدراسات السابقة في التنويع الاقتصادي	**39**
خلاصة الفصل	**44**
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لأثر آليات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	**46**
المبحث الأول: منهجية و نموذج الدراسة	**53**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	**53**
المطلب الثاني: نموذج الدراسة	**53**
المطلب الثالث: المتغيرات المستخدمة في الدراسة و تحليلها	**53**
المبحث الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**37**
المطلب الأول: تعريف الاستقرارية	**37**

قائمة المحتويات

المطلب الثاني: اختبار استقرارية المتغيرات	**37**
المطلب الثالث: دراسة متغيرات الدراسة	**59**
الخاتمة	**65**
المراجع	**68**
الملاحق	**99 .73**
الملخص	

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول و الأشكال

❖ قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنـــــوان	الصفحـة
الشكل (1-1)	لمفهوم التنويع الاقتصادي	**18**
الشكل (1-2)	لمراحل دورة أعمال واحدة	**23**
الشكل (1-3)	منحنى لورنز	**26**
الشكل (1-4)	تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي.	**30**
الشكل (1-5)	نموذج دافيد ريكاردو في النمو الاقتصادي.	**31**
الشكل (1-6)	مراحل النمو لروستو ROSTOW.	**33**
الشكل (2-1)	المحلي الاجمالي من 1999 - 2020	**48**
الشكل (2-2)	القيمة المضافة للقطاع الزراعي من 1999 - 2000	**49**
الشكل (2-3)	القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 1999 - 2020	**50**
الشكل (2-4)	القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 1999 - 2020	**50**
الشكل (2-5)	معامل التنويع الاقتصادي من 1999 - 2020	**52**
الشكل (2-6)	إيرادات النفط من 1999 - 2020	**53**

❖ قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحـة
الجدول (2-1)	بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية عند المستوى بوجود ثابث.	**54**
الجدول (2-2)	بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية عند المستوى بوجود ثابث، و اتجاه عام	**54**
الجدول (2-3)	المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية عند الفرق الأول بوجود ثابث	**55**
الجدول (2-4)	بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية عند الفرق الأول بوجود ثابث، و اتجاه عام	**55**

قائمة الملاحـــق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنـــــوان	الصفحـة
الملحق (2-1)	بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية.	**68**
الملحق (2-2)	بيانات المتغيرGDP عند المستوى بوجود ثابث	**69**
الملحق (2-3)	بيانات المتغيرAGR عند المستوى بوجود ثابث	**70**
الملحق (2-4)	بيانات المتغيرHHI عند المستوى بوجود ثابث	**71**
الملحق (2-5)	بيانات المتغيرSER عند المستوى بوجود ثابث	**72**
الملحق (2-6)	بيانات المتغيرRH عند المستوى بوجود ثابث	**73**
الملحق (2-7)	بيانات المتغيرIND عند المستوى بوجود ثابث	**74**
الملحق (2-8)	بيانات المتغيرGDP عند المستوى بوجود ثابث و اتجاه عام	**75**
الملحق (2-9)	بيانات المتغيرAGR عند المستوى بوجود ثابث و اتجاه عام	**76**
الملحق (2-10)	بيانات المتغيرHHI عند المستوى بوجود ثابث و اتجاه عام	**77**
الملحق (2-11)	بيانات المتغيرSER عند المستوى بوجود ثابث و اتجاه عام	**78**
الملحق (2-12)	بيانات المتغيرRH عند المستوى بوجود ثابث و اتجاه عام	**79**
الملحق (2-13)	بيانات المتغيرIND عند المستوى بوجود ثابث و اتجاه عام	**80**
الملحق (2-14)	بيانات المتغيرGDP عند الفرق الأول بوجود ثابث	**81**
الملحق (2-15)	بيانات المتغيرAGR عند الفرق الأول بوجود ثابث	**82**
الملحق (2-16)	بيانات المتغيرHHI عند الفرق الأول بوجود ثابث	**83**
الملحق (2-17)	بيانات المتغيرSER عند الفرق الأول بوجود ثابث	**84**
الملحق (2-18)	بيانات المتغيرRH عند الفرق الأول بوجود ثابث	**85**
الملحق (2-19)	بيانات المتغيرIND عند الفرق الأول بوجود ثابث	**86**
الملحق (2-20)	بيانات المتغيرGDP عند الفرق الأول بوجود ثابث و اتجاه عام	**87**
الملحق (2-21)	بيانات المتغيرAGR عند الفرق الأول بوجود ثابث و اتجاه عام	**88**
الملحق (2-22)	بيانات المتغيرHHI عند الفرق الأول بوجود ثابث و اتجاه عام	**89**
الملحق (2-23)	بيانات المتغيرSER عند الفرق الأول بوجود ثابث و اتجاه عام	**90**
الملحق (2-24)	بيانات المتغيرRH عند الفرق الأول بوجود ثابث و اتجاه عام	**91**
الملحق (2-25)	بيانات المتغيرIND عند الفرق الأول بوجود ثابث و اتجاه عام	**92**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تعتبر الجزائر من الدول التي تعتمد على مورد وحيد، و الذي غالبا ما يكون القطاع الرئيسي فيها من ناحية الانتاج و التصدير، حيث أنها تواجه تغيرات و تحديات اقتصادية كبيرة بين الانتعاش والركود التي يشهدها العالم، و هي واحدة من تلك الدول التي اصبحت تسمى بدول الاقتصادات الريعية لاعتمادها على النفط، كثروة متوفرة بكثرة و اسعارها المرتفعة في الاسواق العالمية التي مكنت الدول من الحصول على موارد مالية كبيرة ومهمة، ساعدتها في تمويل وانجاز مشاريعها الاقتصادية و الاجتماعية، فقد مكنتها هذه الثروة الطبيعية من الحصول على عائدات مالية ضخمة أدت بها في العديد من الأحيان إلى تجاهل بعض القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والخدمات.

و بهذا أصبح للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان و بخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجم من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، وذلك من خلال امتلاكها لثروات طبيعية، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد.

ونظرا للانخفاض الكبير التي شهدته الاسعار العالمية للنفط ثم اقتناع هذه الدول بعدم الاستمرار في اعتمادها على قطاع واحد كمصدر رئيسي للثروة، فالتنويع الاقتصادي أضحى السبيل الوحيد للتصدي لهيمنة الموارد الطبيعية ومخاوف وتقلبات أسعارها، فهو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، والأهم أيضا أنه يخلق فرص عمل متنوعة، مما تتقلص مستويات البطالة، كما ويؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة مشاريع واستثمارات جديدة خالقة للقيمة المضافة المحلية. وهذا ما أثبتته العديد من التجارب الإستراتيجيات التنويع الاقتصادي للقاعدة الاقتصادية ولمصادر الدخل على مستوى الدول المتقدمة، والدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، وتلك المحدودة الموارد، التي استطاعت في فترة وجيزة أن تنوع اقتصادها وتطور الميزة النسبية في معظم القطاعات، لتتحول بذلك من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات.

مما يتوجب على جميع الدول العربية النفطية على وجه الخصوص أن تنتهج استراتيجية جديدة تهدف إلى تنويع مصادر دخلها بقطاعات بديلة، بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتبني حزمة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التنويعية التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

❖ **إشكالية الدراسة:**

في ضوء ما سبق فإن هذا البحث يسعى إلى معالجة الإشكالية الرئيسية التالية:

- **ما هو أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟**

للإجابة على هذا التساؤل يتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي، و ماهي النظريات المفسرة له؟
- ما مفهوم النمو الاقتصادي، و مهي خصائصه؟
- ما هي أهم مؤشرات قياس كل من التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي؟
- كيف يمكن تحديد العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

❖ **فرضيات الدراسة:**

- للتنويع الاقتصادي أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.
- انخفاض أسعار النفط يؤثر سلبا على التنويع الاقتصادي في الجزائر.

- لا يزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأهداف بعيدة المدى

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- التعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي.
- الوقوف على أهم التجارب الدولية للتنويع الاقتصادي، وعوامل نجاحها.
- محاولة إبراز طبيعة العلاقة التي تربط كل من محددات التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي.
- تأثير آليات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

❖ **أهمية الدراسة:**

أهمية دراسة الموضوع تعد في اعتبارها مهمة جدا في الاقتصاد الوطني حيث أصبح من المواضيع التي تتصدر مقدمة الأولويات الاقتصادية في معظم الدول التي تعتمد على سلعة واحدة، أو مورد واحد لدفع العملية التنموية فيها، ومنها الدول النفطية، حيث كان لابد لها من البحث عن مصادر تنويعية أخرى داعمة، تكون البديل الفعال والخيار الاستراتيجي التي تستطيع من خلاله مقاومة أي تقلبات أو هزات سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي، كما يؤهلها بالظفر بعدد أكبر لمصادر الدخل وإكسابها طابع التجدد والنمو و هذه الدراسة تبين كيفية تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال عدة مؤشرات كمية يتم استخدامها لقياس درجة التنويع الذي يمكن أن يغير هيكل الاقتصاد الجزائري.

❖ **مبررات ودوافع اختيار الموضوع:**

- يعالج هذا البحث موضوعا حيويا في المجال ويعتبر من مواضيع الساعة و يتمثل في الطبيعة الحساسة للموضوع بحيث أصبح مصدر اهتمام الكثير من الاقتصاديين.
- كون الدول النفطية ومنها الجزائر، تعتمد وبشكل مفرط على عوائد مورد طبيعي وحيد في إدارة نشاطها الاقتصادي و الاجتماعي، و ما يشكله ذلك من تهديد لاستقرار هذه الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، كما أن استنزاف هذا المورد بشكل كبير، إضافة إلى سوء استغلال عوائده، يمثل تهديدا للأجيال الحالية والمستقبلية، وكذا البيئة، وهذه الأخيرة تمثل مجالات اهتمام التنمية المستدامة.
- المساهمة التي يقدمها التنويع الاقتصادي، كسياسة اقتصادية متوازنة تضمن الاستغلال الأمثل لجميع الموارد المجتمعية المتاحة، المالية والبشرية والطبيعية.

❖ **حدود الدراسة:**

الاطار المكاني للدراسة اقتصر على دراسة اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الاطار الزماني يغطي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019.

❖ **المنهج المستخدم في الدراسة:**

المنهج المستخدم في الدراسة من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، للإشكالية المطروحة، ستعتمد الدراسة الجانب النظري و الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات والبيانات التي تصف المشكلة، وتساعد على تحليلها، وهذا أثناء التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، وعلاقته بالنمو الاقتصادي، بالاضافة إلى استخدام المنهج التجريبي في الجانب التطبيقي من خلال قياس طبيعة العلاقة التي تربط كل من التنويع الاقتصادي بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **هيكل الدراسة:**

طبيعة الإشكالية والأهداف التي نريد الوصول إليها، فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين معززين بمقدمة وخاتمة تناولنا في الفصل الأول المقاربة النظرية للتنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي بإعطاء صورة عامة حول ماهية التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ومن ثم عرض أهم التجارب الدولية التي حققت التنويع في هيكلها الاقتصادي، ثم التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي.

أما الفصل الثالث وهو الجانب التطبيقي تم عرض دراسة قياسية لتحديد طبيعة العلاقة التي تربط التنويع الاقتصاد بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول
الإطار النظري للتنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي

تمهيد :

أخذ موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان خاصة الريعية منها الاختلالات والتشوهات الكبيرة في هياكلها الاقتصادية، الناجمة عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، هذا ما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد. اذ تتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والأخر، الأمر الذي دعا العديد من البلدان بضرورة وضع وتطبيق استراتيجيات التنويع الاقتصادي،من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية و التي يكون الهدف منها اعادة هيكلة الاقتصاد و رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، و تحسين كفاءة هذه القطاعات.

يعتبر النمو الاقتصادي ضمن الأولويات التي تسعى لها حكومات الدول على اختلافها، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية و المتخلفة التي تسعى دوما إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف ومحاربة الفقر وما يصاحبه من معضلات اقتصادية واجتماعية، حيث يبرز الاتجاه الذي يسير عليه الاقتصاد من جهة، ومن جهة أخرى فانه يعبر عن مدى تحسين رفاهية أفراد المجتمع و بالتالي فالنمو الاقتصادي يتطلب توفير مجموعة من العوامل السياسية، الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية من هذا المنطلق فانه لا يركز على التغيير الكمي فقط و إنما يشمل أيضا التغيير النوعي و الهيكلي أي له مدلول اقتصادي و اجتماعي .

وهذا ما سنحاول دراسته في هذا الفصل حيث قسم إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي.
- **المبحث الثاني:** النمو الاقتصادي و علاقته بالتنويع الاقتصادي.
- **المبحث الثالث:** تجارب الدول في سياسات التنويع الاقتصادي و الدراسات السابقة.

❖ المبحث الأول: المفاهيم النظرية للتنويع الاقتصادي

التنويع مسألة اقتصادية الطابع إذ تحرك القوى الاقتصادية والاجتماعية و السياسية السائدة في البلد، حيث بعد ظهور العديد من الأزمات في الآونة الأخيرة تم تداول مفهوم التنويع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجنيب الدول التي تعتمد على مورد اقتصادي واحد من الصدمات، و لتقييم وضعها الاقتصادي و تحليل واقع اقتصادها في الجانب الغير النفطي، يستلزم في بداية الأمر تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الاقتصادي، و تحديد المؤشرات التي يتم استخدامها في قياس درجته..

♦ المطلب الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

سنتطرق من خلال هذا المطلب الى مختلف التعاريف الخاصة بالتنويع الاقتصادي، أنواعه، إضافة إلى الأهداف التي يسعى إليها.

1. مفهوم التنويع الاقتصادي:

يعرف الاقتصاديون التنويع الاقتصادي كما يلي:

- التنويع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد، و الانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية و الزراعية و خلق قاعدة إنتاجية، و هو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في اكثر من قطاع[1].
- هو تلك العملية التي تشير الى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية (أي الدخل من الاستثمار الخارجي)، أو تنويع مصادر الإيرادات العامة .كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس مال .ولقياسه يتم استخدام معيار تنوع الأنشطة الاقتصادية أو الأسواق[2].
- التنويع الاقتصادي كما يعرفه المعهد العربي للتخطيط على أنه: سياسة تنموية تهدف الى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية,و رفع القيمة المضافة، و تحسين مستوى الدخل و ذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد، بمعنى اخر التنويع الاقتصادي يمكن ان يشار فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الايرادات في الميزانية العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية[3].
- كما يعرف على أنه عملية توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية في كل من إنتاج و توزيع السلع و الخدمات و اتساع الاقتصاد لخلق فرص للأنشطة الاقتصادية المختلفة على نطاق واسع بتوفير فرص العمل و استقرار الاقتصاد ضد التقلبات الاقتصادية، و يحافظ على آفاق النمو للدول[4].
- التنويع هو توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد و ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا. أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط كالجزائر، فالتنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخيل قطاع النفط، و تطوير اقتصاد غير نفطي و استحداث صادرات غير نفطية، و مصادر نفطية للإيرادات، كما

---

[1] - صباغ رفيقة،" **التنويع الاقتصادي:استراتيجية لما بعد البترول"**، مجلة أوراق اقتصادية -المجلد الرابع - العدد واحد، جوان 2014، ص 69.

[2] - حلام زواوية،"**جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة و أثره على النمو الاقتصادي المستدام - دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980-2014"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف1، 2018/2017 ،ص 24.

[3] - عطاء الله بن طيرش، عبد الكريم كاكي،كمال بن دقفل،" **دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر"**، مجلة افاق للعلوم - المجلد الخامس - العدد الثامن عشر،2020، ص 307.

[4] - صباغ رفيقة، مرجع سبق ذكره، ص 69 **نقلا عن** كامل بكرى وآخرون ،**"الموارد و اقتصادياتها"**، دار النهضة العربية ،للطباعة والنشر ،بيروت 1986.

يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها و اعطائه دورا رياديا[1].

- و بصفة عامة يقصد بالتنويع الاقتصادي هو عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الانتاجية، و زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية (سلع و خدمات) في الناتج المحلي الاجمالي، بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زراية كانت أم استخراجية)، كما أنه عملية استغلال كافة الموارد و طاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، و بلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، و في مراحل متتالية تنويع الصادرات،ن حيث يعد التنويع من الاولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف و التبعية المفرطة و الاعتمادية المستمرة على الخارج.

الشكل (1-1): رسم توضيحي لمفهوم التنويع الاقتصادي

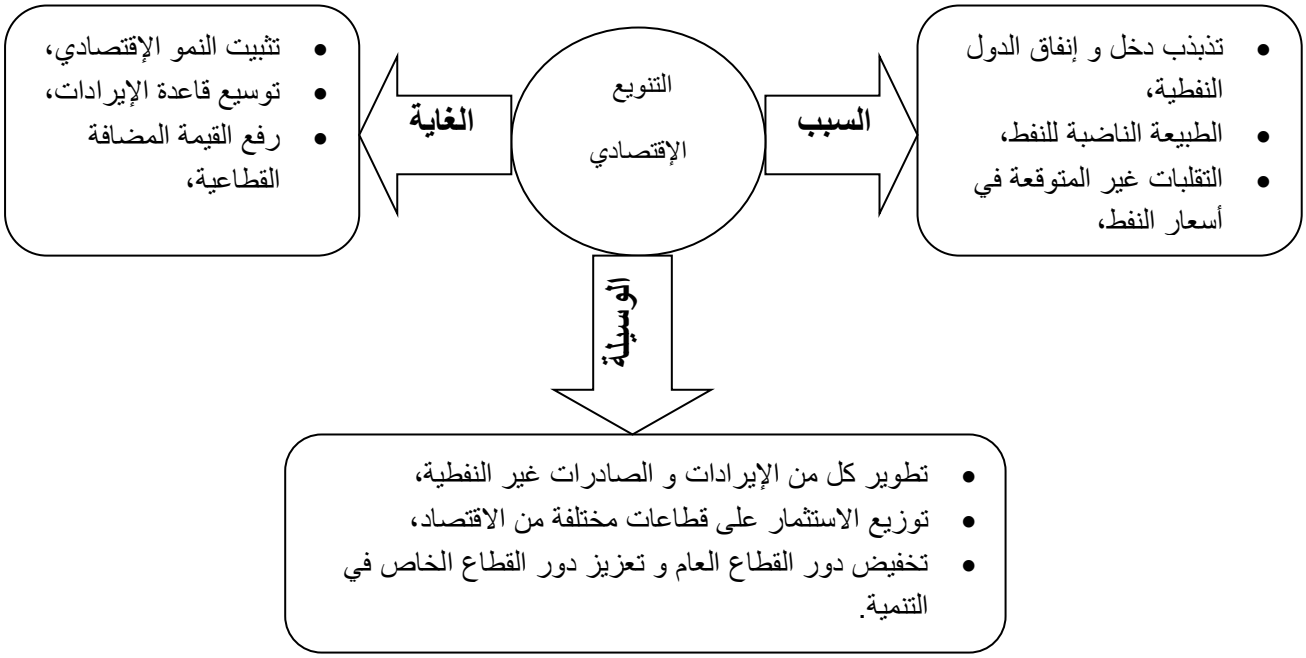

المصدر: بللعما أسماء، **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**(أطروحة دكتوراه)،2018/2017،ص 14

2. أهداف التنويع الاقتصادي:

تتمثل أهداف التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية ذات النزعة الريعية فيما يلي:

- ✓ التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية و زيادة القدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية و الغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة كالدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية[2]؛
- ✓ تحسين و ضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل و العملة الأجنبية و لايرادات الميزانية العامة، و رفع قيمتها في الناتج المحلي الإجمالي و تشجيع الاستثمار فيها؛

[1]- شكوري سيدي محمد، **"وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"** - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك و مالية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 63 **نقلا عن** ديداني خديجة، **"العلاقة بين التنويع الاقتصادي و الانفتاح التجاري في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1995- 2018"** أطروحة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي و استشراف ،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2020/2019، ص 04.

[2]- محمد أمين لزعر،**"سياسات التنويع الاقتصادي،تجارب دولية و عربية"**، المعهد العربي للتخطيط، 2014، ص 8 **نقلا عن** ياسين بوخزنة،بلال بوشول، عثمان فتح الله،**" واقع و تحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفطدراسة حالة (الجزائر، السعودية)"**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة و المالية الدولية ،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017، ص 32.

- ✓ تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية و تقليص دور الدولة و السلطات العمومية[1] ؛
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع و الخدمات الذي سيؤدي الى تقليص الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية و تشجيع المنتوج الوطني لإشباع احتياجات المواطنين[2]؛
- ✓ توفير فرص الشغل للأيادي العاملة الوطنية، و بالتالي تحسين مستوى المعيشة؛
- ✓ الزيادة و الحفاظ على القدرة التفاوضية للدولة في التجارة الخارجية؛
- ✓ زيادة أثر السحب" L'effet D' entraînement "على مستوى القطاعات الأخرى، حيث دعم القطاعات غير النفطية ضرورة إقتصادية من أجل خلق اقتصاديات تنافسية ومن أجل الاندماج الفعال في الإقتصاد العالمي دون الاعتماد على المحروقات، إن التحدي الأول الواجب رفعه بالنسبة للجزائر يثمثل في ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني نحو القطاعات كثيفة العمالة والخدمات و التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية على المستوى الدولي، فالنمو يجب أن يعتمد على القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في القطاعات خارج المحروقات.

وفي هذا الصدد كان ظهور أدب "لعنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر الى تلك الموارد الوفيرة ، ولقد اتجهت تحليلات هذه المشكلة وفق وجهة نظر الباحثين إلى ثلاثة مظاهر من حيث أهمية كل واحد على الآخر:

- **مشكلة التقلب:** إن الدول تعتمد كل الاعتماد على المنتجات الطبيعة الدورية لأسواق المنتجات العالمية. التقلب هو مشكلة معترف بها ، كما أن الطلب شديد المرونة في الدخل يخضع للأذواق المتغيرة؛
- **المرض الهولندي:** ذلك كنتيجة لارتفاع أسعار الصرف الناجمة عن طفرة الموارد، المنافسة على اليد العاملة والمواد المحلية ولاحقا تهميش القطاعات التجارية الأخرى؛
- **الآثار المؤسسية :** من بين الآثار السلبية لتربح (السعي للحصول على الريع) التي يمكن أن تظهر نتيجة وجود ارتفاع ريع الموارد[3] ؛

إن دراسة العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ليس حديثا لكن مصطلح لعنة الموارد Resource Curse ظهر لأول مرة للوجود من قبل الباحث الاقتصادي " Richard Auty في كتابه The Sustained Resources Curse : is Economies in Mineral Development سنة 1339 ،والذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية الاقتصادية، وتعرف لعنة الموارد على أنها ظاهرة تفشت في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يكون مستوى النمو، التنمية الاقتصادية والأداء الحكومي أسوأ فيها من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد[4].

---

[1]- قابوش فريال،"**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2018/2017 ،ص13.

[2]- ديداني خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3]- عمام مريم، فرحات عباس،" **التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالأغواط**،" مجلة افاق للعلوم - المجلد الرابع - العدد الثالث عشر،2018، ص 261.

[4]- عمام مريم، فرحات عباس،مرجع سبق ذكره،ص 262. **نقلا عن** بلمقدم مصطفى ، بن رمضان،" **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة البترول في الجزائر**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، عدد2012، 3، ص 13.

3. محددات التنويع الاقتصادي:

في هذا القسم سنتعرف على أهم محددات التنويع الاقتصادي[1]:

- **الحكم الراشد:** هو شرط مسبق لبناء بيئة تتلائم مع التنويع الاقتصادي، وهذا ينطوي على تصميم وتنفيذ السياسات الرامية إلى تدعيم وتعزيز القطاعات الناشئة، والتأكد من أن يمكن تطويرها في بيئة تسمح لهم بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد الوطني وعلى الصعيد الإقليمي. لهذا هناك حاجة إلى التنسيق الفعال بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية . فتلك القيادات الوطنية والإقليمية، العامة والخاصة، من الأفراد والمؤسسات تشكل القيادة التنفيذية التي ترسم إطارا محكما للتنويع ، ووجودها هام في إنشاء الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الإقتصادي لضمان مناخ عمل صحي.

- **القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا مهما في دفع عجلة التنويع الاقتصادي، من خلال القيادة والابتكار في النشاط الاقتصادي وبالقطاعات غير المستغلة، على سبيل المثال: يقوم بالاستثمار في البحث وتطوير أنشطة جديدة. لذلك يجب على الحكومة إيجاد سبل تعزيز ريادة الأعمال من خلال انشاء السياسات الصناعية والتجارية المواتية، وإزالة العقبات البيروقراطية للشركات الابتدائية، كما ينبغي أن تراعي الحكومات احتياجات القطاع الخاص مثل تحسين مناخ الأعمال، من خلال "التواصل" لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص.

- **الموارد الطبيعية:** من بين محددات عملية التنويع الاقتصادي هي وجود الموارد الطبيعية في البلاد هي بغاية الأهمية، اذ أن استغلال هذه الموارد ترفع من نطاق الصادرات والسلع من المنتجات الوطنية، بحيث يتحقق بذلك قيمة إضافية من هذه الموارد المستخرجة. فيمكن استغلال الأرباح المحصلة من خلال عملية تصديرها في استخدامها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية والخدمات، وبالتالي تتسع القاعدة الاقتصادية للبلاد، وعليه يمكن أن تكون الموارد الطبيعية القطاع الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- **العوامل الإقليمية:** التكامل الاقتصادي الإقليمي هو استراتيجية هامة لتسهيل التبادل التجاري، وهذا يشمل اصلاح أنظمة الجمارك وجعلها سهلة لرواد الأعمال لنقل بضائعهم بحرية. وهذه التدابير تعزز مناخ الأعمال من خلال خلق أسواق مشتركة وتوفير اطار لتنسيق الإدارة الإقليمية للبنية التحتية كممرات النقل الطاقة والموارد الطبيعية، كما أنها تساعد على تعزيز القدرات المتعلقة بالموارد البشرية والصحة والأمن والبيئة. كما تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز النمو وتحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود، فيصبح بذلك التكامل الاقتصادي الإقليمي يعمل جنبا إلى جنب مع التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **الإطار الدولي:** هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري الدولي والتنويع الاقتصادي. فمن المفترض أن يزيد الانفتاح الدولي من عدد المصدرين مما يحسن ربحية القطاعات التي يكون البلد متخصصا فيها بالفعل، فالإطار الدولي يلعب دورا هاما بالنسبة للدول التي ترغب في تنويع اقتصادياتها، فاقتصاديات الصين، الهند، اليابان، الاتحاد الأوربي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن يحفز التنويع الاقتصادي الوطني بلعب دور الشركاء الرئيسيين في اقتصاديات الدول النامية[2].

[1]- بن حدوامنة،"**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية - دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و إدارة الأعمال ،جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2020/2019، ص9،8.

[2] - بن حدوامنة، مرجع سبق ذكره،ص 10.

- **القدرات المؤسسية والموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية عناصر ذات أهمية كبيرة كونها تساعد على تسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنويع عبر الموارد الأساسية وفي مختلف القطاعات، كما أنه على المستوى الإقليمي يعد كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق أساسيان لوضع إطار قانوني حول البنية التحتية والجمارك والتنسيق والترابط بين الأعضاء، أما فيما يخص الموارد البشرية فهي ضرورية لدفع الإبتكار من خلال عمليات البحث والتطوير وتسيير الكفاءات لتحسين المنتجات والعمليات الإقتصادية[1].
- **الوصول إلى الأسواق:** درجة الإنفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال (القضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية)، والحصول على التمويل[2].
- **التنويع في الاستثمارات:** يعتبر من المحددات الحاسمة لعملية التنويع الاقتصادي، فهو يساهم بدرجة كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وهذا ما بينته العديد من التجارب الدولية، بحيث أن ارتفاع نسبة الاستثمارات تترجم دائما إلى زيادة تنويع القدرة الإنتاجية مما يؤدي إلى تنويع اقتصاد البلد ككل. كما أنه يساعد الدول التي تعتمد خاصة على قطاع المحروقات للخروج من دائرة الريع وخلق قطاعات اقتصادية جديدة قوية قادرة على المنافسة، وذلك عبر تشجيع الاستثمارات خارج المحروقات، وتحسين مناخ أعمالها وإصلاح قطاعها المالي لجعله ممولا حقيقيا للاقتصاد[3].

4. أنواع التنويع الاقتصادي:

يمكن التمييز بين أشكال متنوعة من أنواع التنويع الاقتصادي فيما يلي:

- **التنويع الأفقي:** يعتمد على خلق قطاع إنتاجي جديد يعمل على خلق الثروة و هي أصعب الاستراتيجيات لأنها تحتاج إلى أنشطة جديدة في الاقتصاد، كما يطلق على توزيع الاستثمار على أدوات من نفس الفئة أي على سبيل المثال قطاع البترول؛
- **التنويع العمودي(الرأسي):** يعتمد على تبني سياسة توسيع سلسلة النتجات المصنعة في نفس القطاع بهدف تكوين قطاع متكامل، كما يطلق على توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة كالزراعة و الصناعة و الخدمات أو فئات مختلفة من الأدوات الاستثمارية كالأسهم و السندات؛
- **التنويع التراكمي:** و هي استراتيجية تعتمد على تطوير قطاعات متنوعة مستقلة فيما بينها تهدف إلى تدني المخاطر في حالة إصابة أحد القطاعات[4]؛
- **التنويع الشامل:** و الذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية و في نفس الوقت اكتساب و اختراق أسواق جديدة؛
- **التنويع الجغرافي:** و الذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير المنتجات)و التكيف مع تغيرات بيئة الإنتاج الجديدة؛

---

[1] - الوافي سومية، قدير مروة، **"أثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية و قياسية خلال الفترة 1992- 2018"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماسترشعبة العلوم المالية و المحاسبة ،تخصص: مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير,المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، ص16 **نقلا عن** بللعما أسماء،" **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 26-27.

[2] - الوافي سومية، قدير مروة،مرجع سبق ذكره،ص 17 **نقلا عن** د. شيخي بلال، ود.زوانتية عبد القادر، "**سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، ص 242.

[3]- بن حدوامنة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

[4]- ياسين بوخزنة،بلال بوشول، عثمان فتح الله،**"واقع و تحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط - دراسة حالة (الجزائر، السعودية)"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسترأكاديمي العلوم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،تخصص: تجارة والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير,جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،ص 18،19.

- **التنويع المالي:** و هو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الاستثمار من خلال توزيع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاستثمارية، و التي لا يمكن أن تخسر في آن واحد، كما قد يمتد التنويع المالي إلى الاستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الانكماش الاقتصادي، له دورا أساسيا في التحكم في التقلبات الاقتصادية و يخفض الأضرار الناتجة عن انهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية، كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية[1].

♦ المطلب الثاني: نظريات التنويع الاقتصادي

كانت هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت وضع نظريات اقتصادية مختلفة تسعى إلى تفسير مفاهيم التنويع الاقتصادي وفي ما يلي ملخص لهذه النظريات:

1. **نظرية التنظيم الصناعي:** تركز هذه النظرية على التنظيم الصناعي بمعنى هيكل الصناعة ومدى تنوعها، وتستند هذه النظرية إلى أن تنويع الصناعة هو الذي يحقق تنويع الإنتاج والصادرات ومصادر الدخل وترفع من نسبة إسهام قطاع الصناعة خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، وبالتالي يقل الاعتماد على تصدير المواد الأولية شديدة التقلب في أسعارها، مما يحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد ككل.

من جهة أخرى أثبتت الدراسات وجود علاقة كبيرة بين التنويع الصناعي وحجم التوظيف، حيث إذا كانت الصناعة متمركزة في المنشآت كبيرة الحجم كالشركات النفطية التي غالبا ما تميل إلى استخدام الطرق الإنتاجية كثيفة رأس المال، وهذا ما لا يسهم في علاج مشكلة البطالة. أثبتت عدة بلدان أنه من الممكن التحول من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد متنوع يصدر سلعا متنوعة، غير أن هذا التحول غالبا ما ينطوي على عملية طويلة الأمد ويتوقف على عدة عوامل خاصة تلك المتعلقة بكفاءة الإدارة الاقتصادية [2] .

2. **نظرية دورة الأعمال:** لم يكن لدى الاقتصاديين في القرن التاسع عشر اعتقادا راسخا بدورات الأعمال، إذ تعاملوا معها باعتبارها أزمة. ومع حلول القرن العشرين بدأ العديد من الاقتصاديين يلاحظون انتظام الأزمات الاقتصادية، فبدأ الاهتمام بدراسة دورات الأعمال. واجه منظروا دورات الأعمال صعوبة كبيرة في تحليلها وتحديد أسبابها وأساليب التنبؤ بها. وكنتيجة لهذا الخلاف فقد وردت العديد من التعريفات لدورات الأعمال، نذكر بعضها فيما يلي:

عرفها 1927 mitchell wesley على أنها: "ارتفاع وانخفاض شبه متزامن في أغلب مؤشرات الاقتصاد، وهذه التقلبات تميل إلى التكرار بشكل شبه منتظم بين حين وآخر". وتعرف أيضا بأنها: "التذبذب الدوري في النشاط الاقتصادي، عادة ما يقاس بالارتفاع والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي".

وتتكون دورة الأعمال الواحدة من أربعة مراحل وهي الرواج Boom، الركود Recession، الكساد Depression والانتعاش Recovery. وتأتي هذه المراحل الأربعة على شكل مدتين، تسمى الأولى التوسع وتضم مرحلتين هما الانتعاش والرواج، فيما تسمى الأخرى الانكماش وتضم مرحلتين هما الركود والكساد، وتدعى قمة الذروة peak و تأتي في نقطة التحول في مرحلة الرواج، أما قعر الذروة فيسمى Trough و تأتي في نقطة التحول في مرحلة الكساد[3]. كما هي موضحة في الشكل.

---

[1] ـ قابوش فريال،مرجع سبق ذكره، ص10،11.

[2] ـ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2013: "**ملتقى المسائل الصناعية**"، ص. 14 **نقلا عن** نوي نبيلة، "**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية ـ دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس ـ سطيف1، 2017/2016، ص 100.

[3] ـنوي نبيلة،مرجع سبق ذكره،ص 101.

الشكل (1-2): رسم توضيحي لمراحل دورة أعمال واحدة

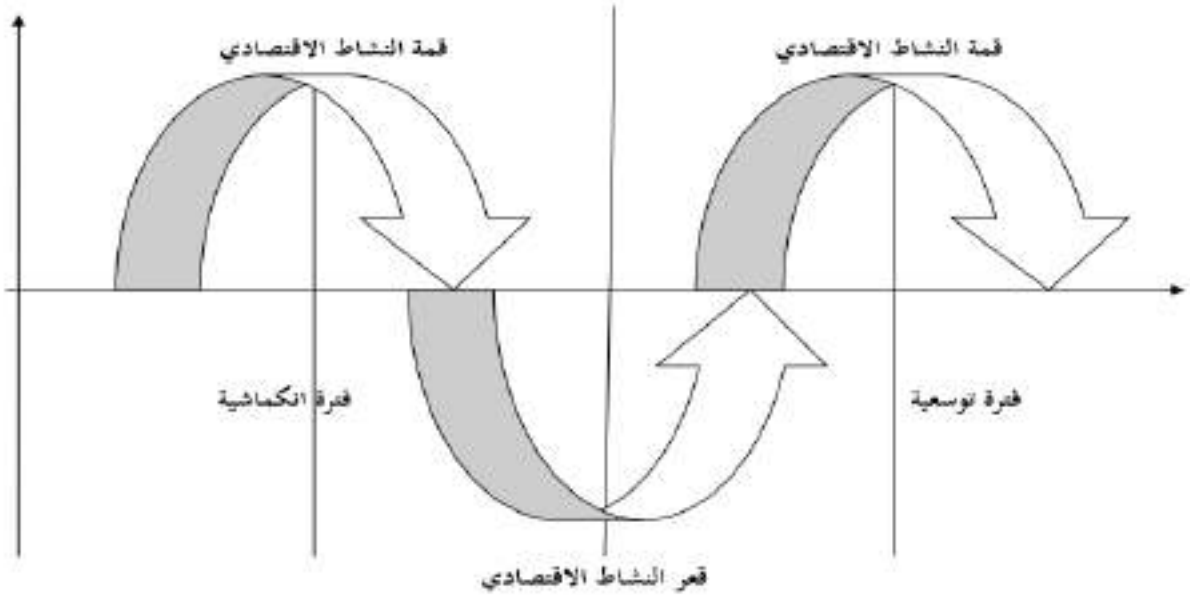

المصدر: نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره،ص 102

3. **نظرية التجارة الخارجية:** اهتم العديد من الاقتصاديين بالتجارة الخارجة والصادرات كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية، من بينهم آدم سميث ودافيد ريكاردو. ولكن منذ 1950 بدأ الاهتمام بتنويع الصادرات كمحرك لعملية التنمية. عملية التنمية الاقتصادية هي عملية تحول هيكلية، وبالنسبة للدول النفطية أو الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعني التحول من إنتاج وتصدير سلعة واحدة إلى إنتاج وتصدير مجموعة متنوعة من السلع. وفي دراسة ل Nurkse 1953عن مجموعة من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، توصل فيها إلى أن تنويع الصادرات كان أساس قدرة هذه الدول على تحقيق التنويع الاقتصادي وتخفيف اعتمادها على الموارد الطبيعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

   حضيت مقاربة التجارة الدولية على أساس تنوع الإنتاج اهتماما كبيرا خلال السنوات الأخيرة. ويعني مفهوم تنوع الإنتاج تعدد أنواع السلعة أو الخدمة الواحدة من حيث الشكل أو اللون أو الحجم، بل وتعدد الاستعمالات المصنوعة منها إلا أنها تتشابه في المضمون، أي السلع أو الخدمات المتمايزة بعضها مع البعض تحت الصنف ذاته. وعادة ما تستخدم المشاريع علامات مميزة للأنواع التي تنتجها من السلعة ذاتها، وهذا ما يميز السلع المتداولة حاليا في التجارة الدولية الحديثة وهي أكثر انتشارا من التجارة بالسلع المتجانسة. من الأمثلة على الإنتاج المنوع من السلعة صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والسيارات، بل والمواد الكيميائية والأدوية والعطور ومستحضرات التجميل وغيرها. من خلال التجارة الدولية يتم عقد الصفقات التجارية بين البلدان المختلفة للتبادل بالإنتاج المنوع الذي ينتمي إلى صناعة واحدة كصناعة السيارات مثلا[1].

4. **نظرية المحفظة:** كان Conroy (1974, 1975) أول من اقترح نظرية المحفظة لتحليل التنويع الاقتصادي والعديد من الدراسات منذ ذلك الوقت استخدمت نظرية المحفظة التحليل التنويع الاقتصادي. نظرية المحفظة تم تطبيقها على الأصول المالية، ثم تم تعميمها على الاستثمارات الأخرى، بحيث إذا كان كل قطاع يعتبر استثمار منفرد فان مجموعة من الاستثمارات

[1] - نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره،ص 104، 105.

يمكن اعتبارها كمحفظة استثمارات. بالنسبة للاستثمارات المالية توجد علاقة المفاضلة بين العوائد المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها. وبالنسبة للاقتصاد فيمكن من خلال محفظة القطاعات أيضا أن نفترض وجود علاقة مماثلة أي علاقة مفاضلة بين خطر عدم الاستقرار الاقتصادي و العائد المتوقع (الدخل، العمل أو نمو الإنتاج).

حسب النظرية فإن كل منطقة لها مجموعة محدودة من الموارد تنتج تيار من العوائد، والتنويع الاقتصادي يهدف إلى نمو العوائد للمنطقة من خلال تخصيص مواردها المحدودة على محفظة القطاعات والاستفادة من العلاقات بين الصناعات ومن ثم تحقيق الاستقرار في الدخل الكلي. حسب النظرية، فإن إطار المحفظة يساعد صانعي السياسات في وضع وتطوير استراتيجيات تنويع مناسبة أين يمكن أن تخدم هدف مزدوج وهو تحقيق النمو الاقتصادي (زيادة العوائد) وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد (تقليل المخاطر)[1].

5. **نظرية التجمعات الصناعية :**يعود أصل النظرية لعام 1920 نسبة للاقتصادي البريطاني Alfred Marshall وفي عام 199 دعمت النظرية بشكل خاص من منظور صناعي من قبل الاقتصادي الأمريكي Porter Michael وما سماها بالتجمعات الصناعية ومدى أهميتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى إليها معظم الدول من دعم لصناعتها المحلية وتحقيق التنويع الاقتصادي.

تبحث النظرية في التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي بما في ذلك تطوير التجمعات المكانية وترى هذه النظرية أن تكلفة الإنتاج تكون أقل في التجمعات الصناعية، تستفيد التجمعات الصناعية من العلاقة بين الشركات والقطاعات في المنطقة ومع ذلك فان اقتصاد متنوع مع شركات وقطاعات غير مرتبطة قد تستفيد أيضا منها التجمعات الاقتصادية. على سبيل المثال الشركات والقطاعات التي تكون عرضة للتقلبات الدورية يمكن أن تعمل بشكل أكثر فعالية إذا وجدت معا، وبالتالي توفر بعض الاستقرار .

6. **نظرية التنمية الاقتصادية:** وفقا لنظرية التنمية الاقتصادية يعتبر التنويع الاقتصادي مدفوعا بالتغيرات الحاصلة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والتجارة في نفس الوقت. كما يمكن الإسراع في عملية التنويع الاقتصادي عن طريق قوى النمو غير المتوازن وخصوصا النمو السريع للقطاعات ذات مرونة الطلب المرتفع. وفقا ل(1989) Hirschman ، عملية التنويع يمكن أن ينظر إليها من حيث التغيرات في مصفوفة المدخلات والمخرجات[2].

♦ المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي

يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات:

1- **أهم المتغيرات الدالة على التنويع الاقتصادي:** هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد إليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع الاقتصادي نذكر منها[3]:

أ- معدل و درجة التغير الهيكلي كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات الوحيدة أو الريعية (النفط مثلا) مقابل القطاعات الاخرى في الناتج المحلي الإجمالي. ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج الاجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.

---

[1]- نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره،ص 106، 107.

[2]- نوي نبيلة،مرجع سبق ذكره،ص 107، 111.

[3]- ضيف احمد،عزوز أحمد،**"واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا - المجلد الرابع عشر- العدد التاسع عشر،2018، ص 23.

ب- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

ج- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية .

د- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

ه- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .

و- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي .

ز- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

2- قياس درجة التنويع الاقتصادي: هناك عدة مؤشرات إحصائية التي تقوم بقياس التنويع الاقتصادي، وتختلف فيما بينها حسب أغراض القياس، إما لغرض معرفة التشتت أو الانحراف عن التوزيع المثالي كمقاييس عدم التجانس أو لمعرفة درجة التركز كمقاييس التخصص. وفيما يلي سنعرض أهم المؤشرات.

أ- مؤشر هرفندل-هيرشمان(hirshman - Herfindal)

يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات التي تقيس التنوع الاقتصادي والذي يختصر بالشكل (HHI)، قد تم استخدام هذا المؤشر سنة 1982 من قبل وزارة العدل والاحتياطي الفيدرالي في تحليل الآثار التنافسية لعمليات الاندماج. يستخدم مؤشر Herfindahl لقياس التركيز في سياقات متنوعة، كاستخدامه لقياس تركيز الدخل (أو الثروة) في المنازل الأمريكية أيضا تركيز السوق. كما يستخدم هذا المؤشر بكثرة في التجارة الخارجية لقياس تركز الصناعات أو إحدى فروع قطاع معين أو لقياس تمركز أسواق التجارة االخارجية كما يستخدم في أنظمة و مؤشرات التنمية العالمية مثل نظام التحليلات و المعلومات التجارية(TRAINS) والحل العالمي للتجارة المتكاملة(WITS).

يأخذ مؤشر **hirshman - Herfindal** الصياغة التالية[1]:

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث :

(xi) :الناتج الإجمالي المحلي في القطاع(i)

(X) : اجمالي الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

(N): عدد القطاعات

[1] - سي محمد كمال،" **التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر"**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016،ص 27.

تتراوح قيمة المؤشر ما بين (0) و (1) أي أن ($0 \leq HHI \leq 1$)، فكلما اقترب المؤشر من (0) دل على وجود تنوع كامل في الاقتصاد أي القدرة العالية لهذا الأخير في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الأكبر من القطاعات الاقتصادية، في حين كلما اقترب المؤشر من قيمة (1) دل على عدم وجود تنوع فكلما كانت القيمة كبيرة يكون الاقتصاد ضعيف وهي الحالة التي يكون الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط ما دون القطاعات الأخرى التي ليس لها قيمة مضافة في الاقتصاد.

ب- مؤشر فلاديمير كوسوف(Fladimur Cossouv) :

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية[1]:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X B_i^2}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} D_i^2 X} \sqrt{\sum_{i=1}^{n} B_i^2}}$$

حيث:

(αi) :الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

(βi): الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

(Cos): مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الإبتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

ج- مؤشر جيني(Gini index) : هو من بين المؤشرات المهمة والمعتمدة في قياس التفاوت في التوزيع وأكثرها انتشارا نظرا لوضوح فكرته وسهولة حسابه، قد وضعه الإحصائي الايطالي كورادو جيني سنة 1912[2].

وتقوم فكرته على حساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز والخط الافتراضي للمساواة المطلقة، ومن ثم ضرب هذه المساحة في 2، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والإحداثيين الأفقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فإن قيمة معامل جيني تتراوح بين 0 إلى 1، حيث إذا أخذ قيمة 0 يعني المساواة الكاملة ويكون ذلك عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي، وإذا أخذ قيمة 1 يعني عدم المساواة مثالية، وهذا عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي.

الشكل (1-3): رسم توضيحي يمثل منحنى لورنز

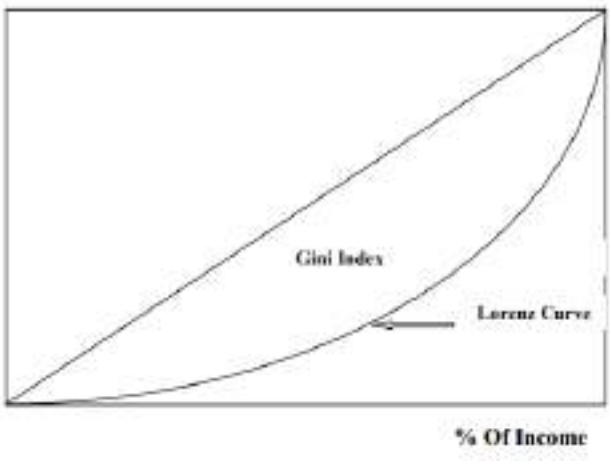

المصدر: بن حدوامنة، مرجع سبق ذكره، ص 17

[1] ـ ضيف احمد،عزوز أحمد، مرجع سبق ذكره،ص24

[2] ـ حدوامنة، مرجع سبق ذكره، ص 17 **نقلا عن** سعد طه محمد، **"قياس وتحليل التفاوت في الإنفاق على أساس التوزيع الجغرافي في العراق لعام 2011"**، المؤتمر العلمي الدولي جيوتونس، الدورة السابعة، تونس، 2013، ص 05.

كما يسمح لنا هذا المعامل إلى قياس درجة التركز السلعي والجغرافي لتجارة الصادرات، وهو الجذر التربيعي لمجموع النسب المربعة للصادرات المخصصة لكل شريك تجاري أو لمجموعة من السلع مضروبا في مئة (100)، | وكلما زادت قيمته زادت درجة التركز، أو بمعنى أخر كلما انخفضت درجة التنوع السلعي[1].

$$Gi = 100 \sqrt{\sum \left(\frac{xih}{xi}\right) 2}$$

بحيث:

(Gi): يمثل معامل جين لقياس درجة التركز السلعي؛

(Xih): تمثل حجم صادرات الدولة **i** من السلعة **h**؛

(Xi): تمثل حجم الصادرات الكلية للدولة.

❖ المبحث الثاني: النمو الاقتصادي و علاقته بالتنويع الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت و خاصة البلدان المتخلفة اقتصاديا، حيث تطرق إليها الاقتصاديون الكلاسيك بالأول وتظهر من خلال نظريات كل من ادم سميث و دافيد ريكاردو و مالتوس، ثم جاء بعدهم النيوكلاسيك أمثال شومبيتر الذي اهتم بالابتكارات التكنولوجية وصولا إلى النظرية الكينزية.

♦ المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يضم مفهوم النمو، أنواعه، عناصره، خصائصه:

1. مفهوم النمو الاقتصادي:

يمكن تعريف النمو كما يلي:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لانتاج البلد[2].
- يعرف Joseph Schlumnpeter النمو بأنه التغير البطيء على المدى الطويل، والذي يتم من خلال الزيادة التدريجية و المستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار[3]. ذهب Schumpeter إلى أن هناك مقياسين عامين لمعدل النمو الاقتصادي هما : معدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الصافي، ومعدل الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الفردي الذي يعد مقياسا أفضل لمعدل زيادة المستوى المعيشي للأمة[4].
- يعرف S . Kuznets النمو الاقتصادي للدولة بأنه " الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[5] ".

---

[1] - حدوامنة، مرجع سبق ذكره، ص 18 **نقلا عن** أمال عبد الرحمن زيدان، **"مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية المستجدة"**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008، ص 60.

[2] - فقيه ريم، **"أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص نقود، مالية، بنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت ،2015/2014 ،ص31 **نقلا عن** جلال خشيب؛" **النمو الاقتصادي"**؛ دار الألوكة للنشر، الأردن، 2014 ،ص129.

[3] - نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص4 **نقلا عن** عبد الله الصعيدي 2004، **"مبادئ علم الاقتصاد"**، مطابع البيان التجارية، دبي، ص 281.

[4] - نوي نبيلة، نفس المرجع، ص4 **نقلا عن** إبراهيم الأخرس 2005، "التجربة الصينية الحديثة في النمو"، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص 4.

[5] - نوي نبيلة، نفس المرجع، ص4 **نقلا عن** ميشيل تودارد 2006، **"التنمية الاقتصادية"**، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ النشرة الرياض، السعودية، ص 175.

- يضيف Kuznets انه حتى يتحقق نمو اقتصادي يجب أن تكون هناك زيادة في نصيب الفرد من الناتج وهذا يتحقق إما بزيادة الإنتاج أو بانخفاض عدد السكان[1].
- ويعرفه جون ريفوار بأنه الزيادة في الإنتاج المصاحبة لتحسن التدريجي في الاقتصاد، حيث يمكن الاقتصاد أن يسير في مسار توجه الزيادة في الإنتاج.
- يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم إقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير صاحب بتقدم إقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع إقتصادي[2].
- ميز الاقتصاديون بين النمو والتنمية الاقتصادية على أساس أن المفهوم الأول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل دون أن يصاحبها تغير في هيكل الإنتاج والاقتصاد القومي. أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى، مثل التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح إسهام قطاع الصناعة فيه، وتدخل أساليب حديثة في مجال الإنتاج، وتزداد نسبة الإنتاج المسوق بدلا من الإنتاج المعيشي وهكذا.

2. أنواع النمو الاقتصادي:

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من النمو الاقتصادي و هي:

أ- **النمو التلقائي Spontanous Growth :**و يقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصادي، و دون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو المؤسسات الاقتصادية على مستوى الدول الرأسمالي [3].

ب- **النمو العابر Growth Transient :** يأتي استجابة لظهور عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، أي أنه يزول بزوال تلك العوامل الخارجية، فهو بذلك نمو غير مستمر وغير ثابت[4].

ج- **النمو المخطط Planned Growth:** و يكون ناتجا عن عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، و يسمى التخطيط القومي الشامل لكافة القطاعات و يكو ن للحكومة دور مركزي في هذا النوع من النمو يسود الدول الإشتراكية أي يقوم على سياسة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج و هنا تأتي أهمية العدالة الاقتصادية والاجتماعية في القطر، و نجاح هذا النمط يعتمد على إمكانيات وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسومة وفاعلية التنفيذ و المتابعة و المشاركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط و على جميع المستويات[5].

3. عناصر النمو الاقتصادي:

توجد العديد من العناصر الذي يؤدي تركيبها بنسب عقلانية إلى النمو الاقتصادي و تتمثل في العمل، رأس المال و التقدم التكنولوجي:

أ- **العمالة:** إن الكفاءة والخبرة شرطان لابد منهما لكي تستطيع العمالة التعامل مع طرق ووسائل الإنتاج الحديثة، وبعبارة أخرى إلى الأعداد الهائلة من العمالة غير المدربة غير الكفوءة غير الماهرة، أي التي لا قدرة لها على التعامل مع ماكنة حديثة أو حاسوب معقد، قد تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، ويظهر هذا واضحا في كثير من البلدان التي تعاني البطالة وتوظف عمالة أجنبية ماهرة في قطاعات العمل كافة[6].

---

[1]- نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره، ص4.

[2]- فتيحة بن علية، عبد الله شكة،**"النمو و التنويع الاقتصادي من خلال التجربة الاماراتية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص 211.

[3]- قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 21 **نقلا عن** حربي محمد موسى عريقات،" **التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)**"، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص 135،134.

[4]- حلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[5]- حربي محمد موسى عريقات،مرجع سبق ذكره، ص 135.

[6]- بن حدو امنة، مرجع سبق ذكره، ص 44 - 45.

ب- **تراكم راس المال:** يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الإستثمارات[1].

ج- **التقدم التقني:** هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج أو لطبيعة السلع المنجزة و التي تسمح بإنتاج اكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ على نفس كمية الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الإختناقات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة من ذات نوعية أحسن. فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كيفي حيث يفرض في الواقع تقدير معتبر و مناسب في معاملات الإنتاج لأنه يدعو لتحسين تطوير الأداء الاقتصادي. كما يمكن تعريفه على أنه السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[2].

4. خصائص النمو الاقتصادي:

يتميز بعدة خاصيات نذكر منها مايلي[3]:

- عدم الاهتمام بتوزيع عائد النمو الاقتصادي.
- يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة.
- التنمية الاقتصادية أوسع و أكثر شمولا من النمو الاقتصادي.
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، و يتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا و سهولة.
- يؤدي إلى خلق الكثير من فرص الاستثمار .

♦ المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي و مؤشرات قياسه

1. نظريات النمو الاقتصادي:

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع " النمو الاقتصادي " من حيث رؤيتها للظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكريها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية. ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

أ- **النظرية الكلاسيكية:** و قد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها[4] :

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية؛
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم؛
- ميل الأرباح للتراجع و ذلك نظرا لزيادة حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي؛
- الربح هو الحافز على الاستثمار، كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي و الاستثمار؛

---

[1] - وعيل ميلود،" **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال 1990/2010)"**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر3 ، ص 10.

[2] - قابوش فريال، مرجع سبق ذكره،ص 22 **نقلا عن** زكاري محمد،" **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012"** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر2013/ 2014، ص 43.

[3] - https://google.123.st/t542-topic

[4] - قابوش فريال، مرجع سبق ذكره،ص 26.

- حالة السكون: اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛
- الملكية الخاصة و المنافسة التامة و سيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد و الحركية الفردية في ممارسة النشاط .

تضم هذه النظرية أراء كل من ادم سميث ودافيد ريكاردو ومالتيس وغيرهم:

- **آدم سميث (Adam Smith 1776):**

تعتبر آراء A . Smith بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة. ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج وثروة الأمة المستندة إلى تقسيم العمل والتخصص. إذ يقول في كتابه ثروة الأمم: "إن التزايد الكبير لمنتجات الصناعة كلها، على اختلافها، جراء تقسيم العمل، هو الذي يمنح المجتمعات المدبرة تلك الثروة العامة التي تنتشر لتبلغ أدنى الناس"[1].

الشكل (1-4): رسم توضيحي يمثل تحليل آدم سميث للنمو الاقتصادي.

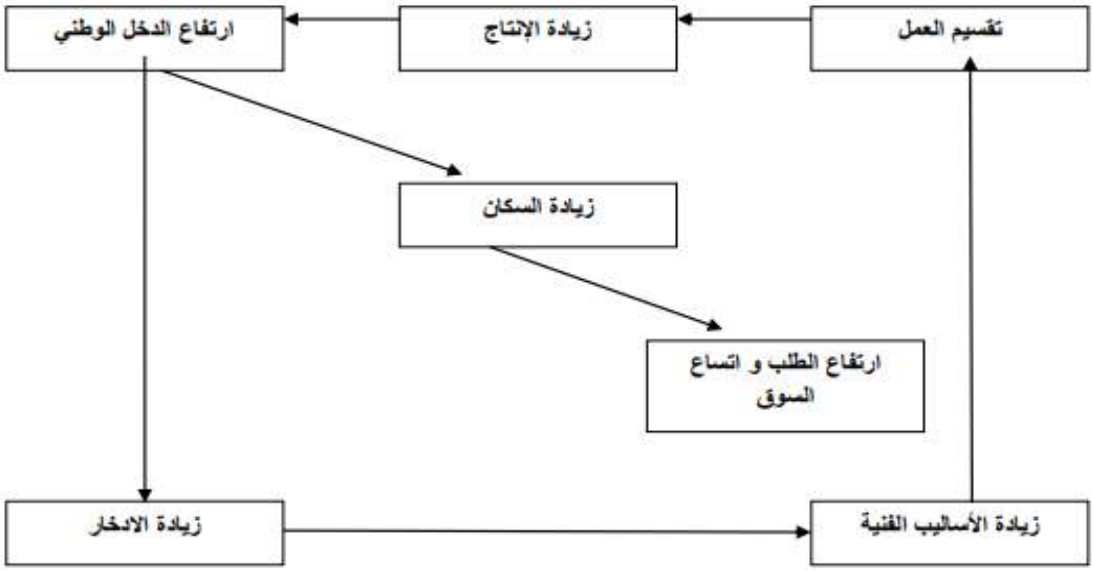

المصدر: العابدين نسرين،بن مقران عائشة، "**أثر الفساد على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر(1980- 2015)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ،2020/2019 ،ص4.

- **دافيد ريكاردو David Ricardo:**

بعد تحليل ادم سميث جاء تحليل دافيد ريكاردو ليوضح أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود و انتشاره، يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الرئيسي والهام في النشاط الاقتصادي و الذي يخضع لقانون تنقص الغلة أي التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى. كما أعطى ريكاردو كذلك الأهمية للعوامل الغير اقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التركيز على

[1]- نوي نبيلة، مرجع سبق ذكره،ص 21 **نقلا عن** أدم سميث [1985] **" ثروة الأمم "**، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق، 2006، ص20.

حرية التجارة من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها بالمساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1].

الشكل (1-5): رسم توضيحي يمثل نموذج دافيد ريكاردو في النمو الاقتصادي.

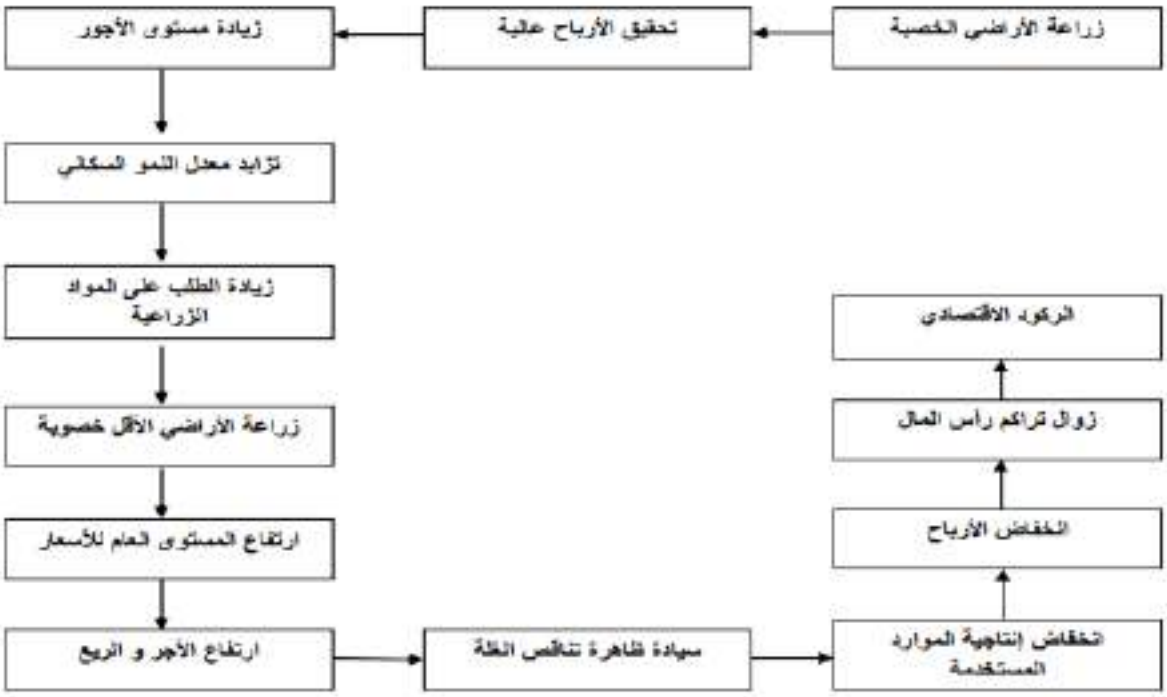

المصدر: العابدين نسرين،بن مقران عائشة، مرجع سبق ذكره، ص5.

- **مالتوس Robert Malthus:**

طرح توماس مالتوس في كتابه حول السكان قانون النسمة بحيث انه مهما كان النظام التي تتبعه الدولة فمستوى الشعوب لا يمكن أن يتحسن إذا زاد معدل النمو السكاني على معدل النمو الاقتصادي، و يرى بعدم تدخل الدولة إلا في حالة الفقر المدقع، و في كتابه الثاني حول" مبادئ الاقتصاد السياسي " أكد على أهمية الطلب على الإنتاج لتحقيق النمو الاقتصادي[2].

ب- النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصادييها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في[3]:

---

[1] - قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص27 **نقلا عن** بدراوي شهيناز، **"تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012 "**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014 ،ص55.

[2] - قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص27 **نقلا عن** طاوش قندوسي، **"تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2012/1970 "**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2013 ،ص99.

[3] - فقيه ريم، **"أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر "**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص نقود، بنوك، مالية، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2015/2014 ،ص 37.

- أن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛ لتبرز فكرة مارشال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- أن النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

ج- **النمو الاقتصادي عند الكينزيين:** يعتبر كينز (Keynes) في " النظرية العامة للعمالة، الفائدة والنقود" أن الاستثمار هو المحرك للنمو وليس الادخار، كما اعتقد سميث والاقتصاديين التقليديين، ويرى كينز أيضا أن الاستثمار المخطط لا يساوي الادخار وأن الدخل هو المتغير الذي يوازن بينهما، كما أرجع حدوث الدورات الاقتصادية إلى التقلبات في الكفاءة الحدية لرأس المال. وانطلاقا من افتراض كينز بتساوي الاستثمار مع الادخار في اقتصاد مغلق، فإن النمو في نموذج هارود (Harrod)، ودومار (Domar)اللاحق يرتبط بصورة مباشرة مع الادخار وبصورة غير مباشرة مع نسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم وجود إحلال بين عناصر الإنتاج. ففي حال وجود ادخار موجب، فإنه يتضمن الاستثمار الذي يوسع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[1].

- **جون مينارد كينز:** يعتبر جيمس ميد j. e . meade من أنصار النيوكلاسيك إلى أبعد مدي، وقد استخدم دالة الإنتاج التي تسمح بوجود وفورات الحجم بين عناصر الإنتاج المتغيرة، و لقد افترض أن هناك منتجا واحدا يمكنه إنتاجه، إما لتكوين رأس المال أو الاستهلاك، و أن هناك ثلاثة عوامل للإنتاج هي رأس المال K، العملL، الأرضR ، الزمن T .
- **هارود دومار:** يعتبر نموذج Harrod - Domar توسعة دينامية لتحليلات التوازن الكينزية (الستاتيكية)، و يستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة، و يبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان. وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا رئيسيا في عملية النمو، و قد ركز النموذج على النظرية الدينامية وعلى العلاقة بين الادخارات و الاستثمارات والناتج[2].
- **روبرت سولو في النمو الاقتصادي:** Robert Solow(1956) في سنة 1956 سولو يجيب على كل التوقعات التشاؤمية لهارود و الذي حاول تسخير النظرية الو الراسية ذات الطابع الستاتيكي إلى نظرية ذات طابع ديناميكي.

يقوم هذا النموذج على نفس الفرضيات التي اشرنا إليها في مقدمة هذا العنصر، فانطلاقا من فرضية أن الإنتاجية الحدية لرأس المال متناقصة ، فالنمو الاقتصادي لا يمكن الحفاظ علية في الأجل الطويل إلا عن طريق توافر عوامل خارجية مثل التطور التقني و ارتفاع معدل النمو السكاني .

ويمكن عرض نموذج سولو من خلال المعادلة التالية :

Kt -Kt -1=St. Qt-dKt-1

K: رأس المال

D: معدل استبدال رأس المال و هو يمثل حصة ثابتة من رأس المال

Q:الإنتاج

S:معدل الادخار

[1] ـ حلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] ـ قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص 27،28.

t: الزمن و بذلك جعل النموذج الستاسيكي ديناميكيا

- تدل المعادلة أن معدل الادخار مرتبط بنمط تعويض التجهيزات و بالميل للاستثمار (بافتراض تساوي للاستثمار و الادخار)[1].

د- النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر[2] :

استفاد الاقتصاديون المعاصرون بشكل كبير من أفكار التقليديين والكينزيين حول النمو الاقتصادي، إذا أنهما يمثلان القاعدة التي انطلقت منها أبحاث و نظريات النمو الاقتصادي في الفكر المعاصر.

- **مراحل النمو لروستو:** لقد لخص روستو نظرية المراحل في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي" حيث يرى روستو أن المجتمع يتطور عبر خمس مراحل كما هو مبين في الشكل الموالي.

الشكل (1-6): رسم توضيحي يمثل مراحل النمو لروستو ROSTOW.

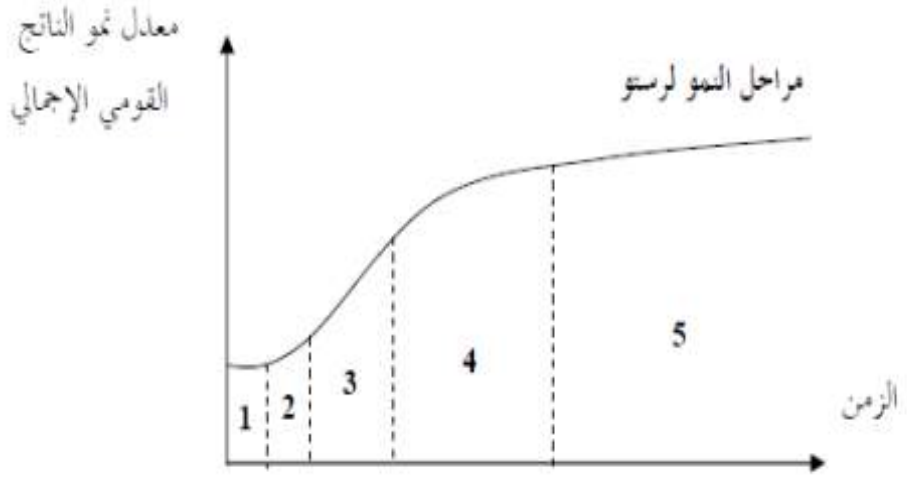

المصدر: حلام زواوية، مرجع سبق ذكره، ص 58،59.

وعليه فإن النمو الاقتصادي يمر بالمراحل الخمسة التالية كما هو مبين في الشكل:

- **1. مرحلة المجتمع التقليدي:** التي تتميز بمحدودية الإنتاج والاعتماد بشكل كبير على المحصول الزراعي، تركيز القوة في يد الإقطاعيين وكثرة الحروب والصراعات.
- **2. مرحلة التهيؤ للانطلاق:** وتعتبر المرحلة الانتقالية، وتتميز بظهور تحولات هيكلية في القطاعات غير الزراعية، تطور المعرفة العلمية التي سمحت بإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج، بداية التوسع نحو الأسواق الخارجية وتنامي عمليات الادخار كنتيجة لظهور المؤسسات المالية والتي تسمح بارتفاع حجم الاستثمار.
- **3. مرحلة الانطلاق:** تعتبر مرحلة مهمة وحاسمة، تتميز بارتفاع الناتج الحقيقي للفرد نتيجة لازدهار القطاع الصناعي.

[1] - العابدين نسرين، بن مقران عائشة، مرجع سبق ذكره ،ص 8.
[2] - حلام زواوية، مرجع سبق ذكره، صفحة 58،59.

- **4. مرحلة السير نحو النضوج:** تعتبر هذه المرحلة طويلة نسبيا، تتسم بظهور تكنولوجيات حديثة، ارتفاع حجم الناتج بشكل يفوق نمو السكان، تنوع الإنتاج وارتفاع معدلات الاستثمار.
- **5. مرحلة الاستهلاك الواسع:** تتميز هذه المرحلة بارتفاع حجم الاستهلاك بشكل واسع، تحول المجتمعات الريفية للمجتمعات الحضرية، إضافة إلى اهتمام المجتمعات بالرفاهية وهذا ما يزيد في التوجه نحو الاستهلاك.

2. مؤشرات قياس النمو الاقتصادي:

أ. مقاييس النمو الاقتصادي: يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي[1]:

- **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النُّمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النُّمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النُّمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النُّمو المحققة فيها.
- **متوسط الدخل الفردي:** نظرا لعدم وجود احصائيات دقيقة في عدد السكان والأفراد في الدول النامية، لا يؤخذ هذا المقياس بعين الاعتبار، اما بالنسبة لمعظم دول العالم فهو المعيار الاكثر استخداما وصدقا لقياس متوسط الدخل الفردي.

هناك طريقتان لقياس معدل النُّمو على المستوى الفردي، وهما [2]:

- **<u>طريقة معدل النُّمو البسيط:</u>** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى .
- **<u>طريقة معدل النُّمو المركزي:</u>** يقيس معدل النُّمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

ب. مؤشرات النمو الاقتصادي :

من خلال ما سبق ذكره عن النمو الاقتصادي يمكن تلخيص سمات النمو الاقتصادي فيما يلي [3]:

- زيادة حجم الإنتاج، مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمانية، مقارنة بالفترات السابقة .
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر إنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية .
- التقدم الاقتصادي.

[1] ـ فقيه ريم، مرجع سبق ذكره، ص 33 **<u>نقلا عن</u>** كبداني سيد أحمد، **"<u>أثر النُّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية</u>"**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: 2012 – 2013 ،ص38.

[2] ـ فقيه ريم، نفس المرجع، ص 33.

[3] ـ عبد الله شكة، فتيحة بن علية،<u>مرجع سبق ذكره</u>، ص214، 215.

♦ المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي، يتمثل الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص (انخفاض درجة التنويع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي[1] ويتمثل الثاني في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنويع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، أن نظرة المزايا النسبية قد لا تحفز النمو الاقتصادي بالضرورة في الدول النامية. ذلك لأن صادرات هذه الدول ترتكز على المواد الأولية والاستخراجية التي تتعرض أسعارها وعائداتها لتقلبات عنيفة نتيجة لتحكم الشركات متعددة الجنسية بمعظم أسواق وأسعار تلك المواد، مما يعيق التمويل المستقر لخطط التنمية فيها. ولا تعد أسواق النفط والغاز استثناءا من ذلك الواقع، مما يحمل على الاعتقاد بأن مشكلة الدول النامية عامة، والنفطية منها خاصة، تكمن في عدم نجاحها في تنويع اقتصادها نتيجة لتمحور الفعاليات الاقتصادية فيها حول استخراج وتصدير النفط والغاز وتعتمد تجارب بعض الدول في إطار تنويع القاعدة الاقتصادية على الاستفادة من الميزة النسبية لعناصر الإنتاج وهناك دول أخرى يعتمد تنويع القاعدة الصناعية فيها على المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، أو على قطاع السياحة أو الخدمات المالية. وتسعى الدول النفطية بشكل عام إلى تنويع القاعدة الاقتصادية بالتوسع في الصناعات[2].

تتمحور العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في آليات تتمثل فيما يلي:

آليات التنويع الاقتصادي:

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، وتختلف هذه الآليات من اقتصاد إلى آخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية السائدة، مستوى التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، طبيعة الظروف والتحولات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني ،وبالتالي فإن تبني آليات معينة لتحقيق التنويع الاقتصادي لابد أن يكون قد ثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات الضرورية المادية منها والبشرية والتقنية[3] :

- **إعادة الاعتبار لدور "الدولة التنمية":**

تعتبر الدولة تنمويةً ، اذا انها لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما من خلال إحداث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي،وانطلاقا من ذلك يتأكد الدور التداخلي الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية، والذي يأخذ شكل التوجيه و الارشاد الاستراتيجي لعملية التنمية، الذي تقود إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.

- **اقامة شراكة بين القطاع العام والخاص :**

العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة، التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، فالقطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي[4]، وهذا ما يقتضي :

---

[1]- عبد الحكيم عليلي،د فريدة عزازي،"**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال مقاربة الانحذار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL(1972- 2018) "**، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية- المجلد التاسع - العدد واحد،2020، ص 338.

[2]- ياسين بوخزنة،بلال بوشول، عثمان فتح الله، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3]- صادق هادي،" **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج خلال الفترة 2000/"2012**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014/2013 ،ص 44.

[4]- الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص،"**التنويع الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 2017/1990"** ، جامعة محمد بن أحمد - وهران2، الجزائر،مجلة دفاتر اقتصادية- المجلد العاشر- العدد اثنان،2018، ص 324.

- **إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:** من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها والتي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها وإدارتها من جهة ثانية؛
- **دعم ومساندة القطاع الخاص:** خاصة ما تعلق بأنواع المساندة التي تعزز توجه هذا القطاع نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما ارتبط منها بالإجراءات التحفيزية ، أو ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنَظِمَة لعمل هذا القطاع الخاص.

– **تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي :**

تتمثل عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي فيما يلي[1] :

- إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي؛
- إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق ؛
- إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها؛
- تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني .

وبناء على ما سبق تعد برامج الإصلاح الاقتصادي محركا أساسيا لعملية التنويع، وذلك انطلاقا من تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وتوجيهه إلى مختلف فروع الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، كما تؤدي أيضا الإصلاحات المرتبطة بتحرير التجارة وأسعار الصرف إلى رفع حصيلة الإيرادات بالعملات الأجنبية، والتي تعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات، وبالتالي التنويع الاقتصادي.

– **الاستثمار الأجنبي المباشر :**

إن معظم البلدان المتخلفة، لا تمتلك جهازا إنتاجيا لإنتاج السلع الاستثمارية، وذلك ما دعاها إلى الاعتماد على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة، وبالتالي فإن تقلب حصيلة عائداتها من الصادرات، سيؤدي إلى تذبذب الطاقة الاستيرادية، ومن ثم تذبذب الاستثمارات فيها، وما يخلفه الأخير من مضاعفات خطيرة على مؤشرات الاقتصاد الوطني. ولقد أدى ازدياد الاعتماد المتبادل في بنية الاقتصاد العالمي، إلى أن أصبح من الصعب عمليا أن تكون هناك صناعة وطنية كاملة، وبشكل خالص وهو ما استدعى عن ضرورة التوسع في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتبارها تؤدي إلى إنشاء جهاز إنتاجي متكامل للدول المستقبلة لها، وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويعها، وإعادة هيكلة اقتصادياتها بهدف تحسين أدائها[2].

– **الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة :**

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفأة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات

[1] - صادق هادي، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[2] - الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص، مرجع سبق ذكره، ص 324.

الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية، ومدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي[1].

❖ المبحث الثالث: تجارب الدول في سياسات التنويع الاقتصادي و الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى مختلف التجارب الدولية في التنويع الاقتصادي، مع الدراسات السابقة التي تطرقت إلى نفس الموضوع.

♦ المطلب الأول: تجارب الدول في سياسات التنويع الاقتصادي

مع تعدد التجارب الدولية في عمليات التنويع الاقتصادي، وهذا ما ساعد الدول العربية بصفة خاصة والدول النامية بصفة عامة في الاستفادة من دروس هذه الدول التي استطاعت أن تبهر العالم في نهضتها الاقتصادية عبر جيل واحد. ولكن لا يمكن تطبيق أي تجربة بحذافيرها في أي بلد كان، لأن ظروف البلدان تختلف عن بعضها البعض، إلا أن هناك دروسا وسياسات يمكن اقتباسها والاستفادة منها شرط أن تكون مبنية على دراسة دقيقة تؤدي إلى تحوير الحلول إلى ما يلائم أوضاع وتطلعات البلدان التي تجتهد على تنويع اقتصادياتها.

1. تجربة ماليزيا:

تميزت هذه التجربة بتدخل الدولة لتعزيز النمو في القطاعات المستهدفة، بالإضافة إلى اعتماد استراتيجية لإحلال الواردات في قطاع الصناعات الثقيلة، مع التركيز على تنشيط الصادرات من السلع المصنعة في ظل المنافسة العالمية القوية، وقد نجحت ماليزيا في تنويع النشاط الاقتصادي من خلال[2]:

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع التصدير مما أدى إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية؛
- التركيز على التنمية البشرية والرأسمالية عن طريق تدريب العاملين وتطوير مهاراتهم من خلال صندوق يستهدف الشركات الصناعية وعدد من صناديق دعم التعليم الأجنبي التي ترعاها الدولة، وفي الوقت نفسه تم استهداف تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2. تجربة الامارات العربية المتحدة :

تمتلك دولة الإمارات سادس وسابع أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي عالميا على الترتيب، ورغم أهميتها في المسيرة التنموية للإمارات العربية المتحدة، إلا أنها أدركت أن الاعتماد على هذا المورد لوحده يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نظرا للتغيرات في أسواق النفط العالمية، فانتهجت استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، حيث حققت الدولة نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والطاقة البديلة . وتعطي الإمارات أولوية كبيرة لقطاع السياحة والسفر لتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، في ظل جهودها المستمرة والمتواصلة لتحسين البنية التحتية، ورفع مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد الدولة ، وقد صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر دولة الإمارات الأكثر استثمارا في صناعة السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحتى على المستوى العالمي بمبلغ 27.4 مليار درهم سنة 2015. وقد بلغت نسبة المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 8.7 % وهي قريبة جدا من المعدل العالمي 9.8%، وقد استقبلت الإمارات حوالي 21 مليون سائح، وصنفت من أحسن الوجهات السياحية عالميا، وبذلك حققت إيرادات سياحية بلغت 26.2 مليار دولار أمريكي لذات السنة. وقد

[1]- صادق هادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 46.

[2]- بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **"استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"**، جامعة أحمد دراية - أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، المجلد السابع - العدد واحد،2018، ص 336.

جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا والرابعة والعشرون عالميا في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يخص تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015 [1].

و من القطاعات التي اعتمدت عليها الدولة في تحقيق هدف التنويع الصناعة التحويلية وقطاع التشييد والبناء وكذلك قطاع النقل و الاتصالات[2]:

- قطاع الطاقة الذي يلعب دور ا هاما في قيادة عملية التنمية و قطاع الصناعات التحويلية نظرا لتوفر العديد من الصناعات.
- قطاع العقارات و خدمات الأعمال: باعتباره من الأنشطة ذات التأثير الأكبر على مجمل التطورات الاقتصادية، فالاستثمار في هذا المجال من ابرز المجالات التي يتجه نحوها القطاع الخاص.
- قطاع النقل والتخزين و الاتصالات: أولته الدولة اهتماما متميزا حيث ساهم في تحقيق نجاحات عديدة على مستوى تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الدولة.
- قطاع الخدمات الحكومية: حيث بذلت الدولة جهدا كبيرا في تحسين الخدمات العامة، و ذلك لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثروة الحقيقية من خلال الموارد البشرية و توفير الخدمات الاجتماعية لكل فئات المجتمع هدف أساسي من أهداف التنمية، و ذلك من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحة و توفير الرعاية الاجتماعية...الخ .

تعد من أكثر التجارب نجاحا في العالم، حيث تعد نموذجا يحتذى به لما حققه من تنويع في مصادر الدخل و لمساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي .

3. تجربة النرويج:

العوامل التي ساعدت النرويج على نجاح النموذج النرويجي نذكر منها [3]:

- التركيز منذ البداية على ضرورة السيطرة الوطنية على كل القرارات التي تمس عمليات النفط؛
- توفر إدارة حكومية عادلة ونزيهة و على درجة عالية من الكفاءة ليس فقط في قطاع النفط، و إنما جميع السلطات الحكومية بصورة عامة .
- التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات العاملة للاستفادة من تجاربها و خبراتها المختلفة .
- الاستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات لغرض تحسين شروط العقود من جهة، و لتحسين الكفاءة في عمليات التشغيل من الجهة الأخرى .
- تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من قبل القطاع الحكومي في عمليات النفط إما مباشرة من خلال امتلاك أسهم في امتيازات النفط أو بصورة غير مباشرة عن طريق تجهيز الخدمات و المعدات لعمليات النفط .
- التزام السلطات الحكومية منذ البداية بضرورة التمسك بتوازن معقول بين دول الشركات الوطنية من جهة و دور الشركات الدولية من جهة أخرى .
- النجاح في خلق تعاون بناء بين شركات النفط و السلطات الحكومية .
- التركيز على تحقيق اعلي نسبة ممكنة لاستخلاص النفط من المكامن، و النجاح في مضاعفة نسبة الاستخراج من 25 بالمئة إلى 45 بالمئة .
- التركيز على حماية البيئة و السلامة في كل عمليات النفط .

[1]- ياسين بوخزنة،بلال بوشول، عثمان فتح الله، **مرجع سبق ذكره**، ص35- 36.
[2]- قابوش فريال، **مرجع سبق ذكره**، ص43.
[3]- قابوش فريال، **نفس المرجع** ، ص41.

- تحقيق مستوى تقني عالي للأداء في قطاع النفط عن طريق البحث والتطوير و تطبيق النتائج في عمليات النفط على الساحل القاري النرويجي.

♦ المطلب الثاني: تجربة الجزائر في التنويع الاقتصادي

إن إشكالية التنويع الاقتصادي في الجزائر واخراجه من مصيدة التبعية للعائدات النفطية تنبع أساسا من الطابع غير المتجدد لهذا المورد الطبيعي، وعدم استقرار الوضعية الاقتصادية للجزائر نتيجة لتقلبات أسعاره على المستوى العالمي.

ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساس لتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن، ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، إلا أن النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن الاقتصاد الجزائري لم يصل إلى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

من بين الخطوات المهمة التي يجب على الجزائر القيام بها لتحقيق تنويع اقتصادي متنوع[1]:

- **تغيير نموذج النمو:** حيث ينبغي أن تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص
- **إجراء الضبط المالي:** من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لا سيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الإنفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع إحداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته وتقوية إطار الميزانية.
- **التوجه إلى قطاعات تتيح تنويع الاقتصاد الوطني:** بداية بإعطاء رؤية مستقبلية للاستثمار في الطاقات المتجددة، وتعزيز الاستثمار في القطاع الفلاحي، الذي يمكن من خلق مناصب شغل، ويعمل على تكثيف الإنتاج في عدد معتبر من المنتجات، كما يمكن أيضا تنويع الاقتصاد الوطني من خلال قطاعات أخرى كالزراعة الغذائية، الهندسة و الدراسات، تكنولوجيات الإعلام والإتصال والسياحة المحلية.
- **تحسين بيئة الأعمال:** حسب إحصائيات البنك الدولي، احتلت الجزائر المرتبة 163 لسنة 2016 ،بعدما كانت تحتل المرتبة 161 سنة 2015 ،فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 189 اقتصاد، إلا أنها تراجعت سنة 2017 إلى المرتبة 156 ، في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز بيئة الأعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية و إزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة؛ وبالمثل ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية، وأخذ هذه المبادرات بعين الاعتبار عند قيادة جدول الأعمال لتنويع الاقتصاد.

نخلص إلى أن التنويع الاقتصادي يحتاج إلى جملة من السياسات المتناسقة والمرتبطة فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة، وبالنسبة للجزائر هناك الكثير مما يلزم القيام به لتحقيق التنويع الاقتصادي، وفك ارتباطها المفرط بقطاع النفط.

♦ المطلب الثالث: الدراسات السابقة في التنويع الاقتصادي

1. **دراسة قابوش فريال، 2017 - 2018، بعنوان "اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015)"** :هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 ،و ذلك لإبراز أهمية إستراتيجية التنويع في تحقيق مستويات عالية للنمو الاقتصادي، والجزائر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها على إيرادات النفط تواجه خطر عدم الاستقرار في ظل انهيار أسعار المحروقات التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الحالية، و عليه تظهر حاجة الاقتصاد الجزائري إلى تنويع مصادر دخله، و بناء اقتصاد مستقر

[1]- بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص340- 342.

يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية . وباستخدام نموذج ARDL خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها وجود علاقة طويلة الأجل لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي ، لكنها ضعيفة نتيجة استمرار الاقتصاد الوطني في الاعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل الاقتصادي، و عليه لابد من تفعيل مختلف القطاعات و التكامل في ما بينها لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.

2. **دراسة موساوي فاروق، بوسنة وردة،2016- 2017، بعنوان "التنويع الاقتصادي كبديل للخروج من الاقتصاد الريعي في الجزائر":** لخصت الدراسة بأن الدول النامية خاصة النفطية أدركت على ضرورة عدم الاعتماد على النفط كمورد أساسي اقتصادي ناضب يكون ركيزة للصادرات ومحرك للنشاط و النمو الاقتصادي، حيث استحوذ التنويع الاقتصادي على اهتمام الاقتصاديين في معظم الدول و الجزائر من بين هذه الدول، فهي تمتلك قدرات طبيعية جمة تؤهلها للتخلص من الاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل الاقتصادي و تنويع مصادر الدخل كحتمية لبناء اقتصاد مستقر يرتكز على قاعدة متنوعة من الموارد الاقتصادية ودرجة عالية من التكامل الداخلي بني قطاعاته و أنشطته المختلفة و تبقى القدرة على تحقيق ذلك قيد التساؤل.
3. **دراسة بن حدو امنة،2019- 2020، بعنوان "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية - دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية":** هدفت الدراسة إلى قياس أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي بالقطاعات غير النفطية، لعينة تتكون من 8 دول عربية نفطية، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 2000-2017، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام النموذج الديناميكى **Panel – ARDL**. خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين النمو الاقتصادي غير النفطي ومحددات التنويع الاقتصادي خارج قطاع النفط، حيث ظهر معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة ومعنوية (0.865-)، كما كشفت النتائج مقدرة وسط المجموعة المدمجة بالمدى الطويل وجود علاقة طردية تجمع كل من معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالاستثمار الأجنبي المباشر، رأس المال الثابث، الصادرات غير النفطية، والانفتاح التجاري، في حين جمعته علاقة عكسية مع كل من الايرادات غير النفطية و مؤشر الاستقرار السياسي، على غرار عدم ظهور أي علاقة تربطه بالقطاع الخاص.
4. **دراسة بللعما أسماء،2021، بعنوان "التنويع مدخل لإرساء الاستدامة الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي":** تمحورت الدراسة حول تحليل واقع التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي وإمكاناته في إرساء الاستدامة الاقتصادية، و التركيز على تشخيصه، كما درست في الأخير بعض آليات التنويع الاقتصادي التي تعزز الاستدامة الاقتصادية.

   خلصت الدراسة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي في حاجة إلى تعزيز أكبر لسياسات تنويع اقتصاداتها من أجل إرساء الاستدامة الاقتصادية، فقد سجلت ضعف وتدني فيها، لذا يتطلب الأمر تجاوز مختلف التحديات التي تعرقل التنويع والاستدامة الاقتصادية.
5. **دراسة صادق هادي،2013- 2014، بعنوان "دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات في النفطية - دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج - خلال الفترة 2000- 2012":** اعتبرت هذه الدراسة سياسة التنويع الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية سبيلا آمنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقوم هذه السياسة على مجموعة من الأسس الاقتصادية والإدارية والتنظيمية المؤسساتية، تستهدف إحداث سلسلة متعاقبة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني، بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني، والتقليل من الاعتماد المفرط على سلعة واحدة أو قطاع معين، وضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي، وهذا عبر الاهتمام بتطوير كافة قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني.

   والجزائر كغيرها من الدول النفطية، بذلت مجهودات كبيرة في هذا الإطار، خاصة من خلال مختلف البرامج التنموية الممتدة خلال الفترة 2000 -2014 ،حيث سخرت اعتمادات مالية كبيرة لتطوير وتنمية مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة. هذا ما تطرقت اليه الدراسة، إضافة إلى تقييم دور الجهود الجزائرية لتنويع

الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك خلال فترة الدراسة (2000_2012)مع مقارنة هذه النتائج مع تلك المحققة في النرويج، التي تعتبر نموذجا للاقتصاديات النفطية المتنوعة.

6. **دراسة قريجيج علي، زايري بلقاسم، بعنوان "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر ـ دراسة قياسية للفترة 1980- 2015":** هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة للنمو الاقتصادي، إذ أن الجزائر تعتبر كإحدى الدول المعتمدة كليا في نشاطها الاقتصادي على المداخيل الريعية الي تتأثر بتقلبات أسعار المواد الأولية التي تشهدها الأسواق العالمية في الفترة الراهنة، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الإنتاجية. وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة الممتدة من 1980-2015، و هذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي.

حيث أن الاهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، الزراعة و قطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق41 % للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

7. **دراسة عبد الحاكم عليلي،فريدة عزازي،2020، بعنوان " أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر ـ دراسة قياسية باستعمال مقاربة الانحذار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL 1972 - 2018":** أظهرت لنا الدراسة أن التنويع الاقتصادي أصبح من الإستراتيجيات المتبعة من قبل دول العالم للرفع من مستويات النمو الاقتصادي، وقصد التقليل من الاعتماد على مورد واحد. والجزائر واحدة من هذه الدول التي تسعى لتبنى إستراتيجية التنويع الاقتصادي للتقليل من التبعية لقطاع المحروقات من خلال النهوض بمختلف القطاعات الأخرى، والاستغلال الأمثل للإمكانيات الفلاحية والصناعية والخدماتية. وهو ما بحث فيه، من خلال دراسة أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر في ظل الصدمات النفطية باستعمال مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL خلال الفترة الممتدة بين 1972 و2018.

8. **دراسة ديداني خديجة،2019- 2020، بعنوان "العلاقة بين التنويع الاقتصادي و الانفتاح التجاري في الجزائر ـ دراسة قياسية خلال الفترة 1995- 2018":** هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاه العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي و الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1995 إلى غاية 2018، بالاعتماد على المنهج التحليلي والقياسي وباستخدام نموذجين أساسيين هما: نموذج الانحذار الذاتي للإبطاء الموزع لدراسة أثر التنويع الاقتصادي على الانفتاح التجاري، ونموذج تصحيح الخطأ لدراسة أثر الانفتاح التجاري على التنويع الاقتصادي، حيث أظهرت النتائج على التوالي: عدم تأثير الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على التنويع الاقتصادي، ووجود علاقة توازنية طويلة المدى تجمع كل من الانفتاح التجاري(كمتغير تابع)بقطاع الزراعة، قطاع الصناعة، قطاع الخدمات والتنويع الاقتصادي (كمتغيرات مستقلة).

9. **دراسة عبد الله شكة، فتيحة بن علية، بعنوان "النمو و التنويع الاقتصادي من خلال التجربة الاماراتية":** اعتبرت الدراسة ان النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها، ويشكل موضوع التنويع الاقتصادي اهتمام كبير بالنسبة لعدة اقتصادات نامية وهذا بسبب تبعيتها للاقتصاد الريعي ومحاولة عدم الاعتماد على سلعة واحدة في التصدير مما يتيح للاقتصاد عدة مصادر للدخل ووضحت بأن الاقتصاد الاماراتي يشهد تطور ونمو سريع بالنسبة للقطاعات الغير نفطية مما يتيح للدولة عدة مصادر للدخل وخروجها من المصدر الوحيد أو الاقتصاد الريعي، فحاولت هذه الورقة أن تقدم باختصار تصورا عاما عن مفاهيم أساسية للنمو الاقتصادي و التنويع الاقتصادي وعرجت للنمو والتنويع الاقتصادي للاقتصاد الاماراتي. ولهذا كان التساؤل الرئيسي كما يلي:

ما هي ركائز النمو والتنويع الاقتصادي في الاقتصاد الاماراتي؟

10. **دراسة نوي نبيلة،2016- 2017، بعنوان "أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية - دراسة تجربة: الجزائر، الامارات العربية المتحدة، النرويج ":** هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في كل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة والنرويج. لتحقيق هذا الهدف قامت الدراسة بتقييم مدى نجاح الدول محل الدراسة في تحقيق التنويع الاقتصادي والاستدامة الاقتصادية، ثم قامت ببناء نموذج قياسي لأثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة الاقتصادية في كل دولة.

توصلت الدراسة إلى نجاح النرويج في تحقيق التنويع الاقتصادي وهو ما أدى إلى تحقيق مؤشرات استدامة اقتصادية جيدة. بالنسبة للإمارات العربية المتحدة التي توجهت منذ سنة 2000 إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، فقد حققت نتائج هامة، مما أدى إلى تحسين مؤشرات الاستدامة الاقتصادية، ومع ذلك بين النموذج القياسي أن تحسين الاستدامة الاقتصادية لا يزال يتطلب تنويعا أكثر للصادرات، بالنسبة للجزائر فشلت في تحقيق التنويع الاقتصادي وفك ارتباط الاقتصاد بقطاع النفط، وهو ما أثر سلبا على مؤشرات الاستدامة الاقتصادية.

11. **دراسة عبد الرزاق بن هارون،2012- 2013، بعنوان " إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر (القطاع الزراعي - حالة التمور الجزائرية) ":**اهتمت هذه الدراسة بما أولت به الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على إثر انخفاض لأسعار النفط سنة 1986 ،وهذا للتنويع من الصادرات من اجل المساهمة في النمو الاقتصادي الوطني، اذ أنها اهتمت بالعديد من القطاعات قصد تنويع صادراتها والقطاع الزراعي شهد دعما كبيرا من الدولة باعتباره قطاع جد مهم، ونجد التمور الجزائرية التي تعتبر مصدرا هاما لدخل الفلاحين كما أن الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور واضحة من خلال الطلب المتزايد على التمور سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية وخاصة تلك الأصناف ذات النوعية الممتازة.

12. **دراسة بلقلة براهيم، بعنوان " واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط و متطلبات تفعيله ":** هدفت الدراسة لمواجهة ارتباط اقتصاديات الدول العربية المصدرة للنفط بشكل وثيق بالقطاع النفطي منذ طفرة أسعار النفط الأولى (1973)، و لذلك سعت الى ضرورة تبني إستراتيجية التنويع الاقتصادي التي ترتكز على تحديث القطاعات غير النفطية وتنميتها من أجل تخفيض المساهمة النسبية لقطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي، وتأثير تقلبات إيرادات النفط في الميزانية العامة للدولة.

وبهدف انجاح هذه المجهودات في تنويع الاقتصاد الوطني اعتمدت على ثلاثة مؤشرات رئيسة تمثلث في مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتطور نسبة إيرادات النفط من مجموع الإيرادات الكلية، ونسبة الصادرات النفطية إلى مجموع الصادرات، ثم عرضت بعد ذلك جملة من العناصر التي من شأنها تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في هذه البلدان.

13. **دراسة عبد الكريم كاكي، عطاء الله بن طيرش، كمال بن دقفل، 2020، بعنوان " دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر ":** هدفت الدراسة إلى دراسة سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر، حيث أن من بين الأهداف الرئيسية السياسات التنويع الاقتصادي هي تقليل الاعتماد على قطاع واحد، وتوسيع فرص الاستثمار، وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد، وتقليل الاعتماد على عدد محدود من الأسواق الدولية والشركاء التجاريين الدوليين، ولقد اعتمدت في دراسة التنويع الاقتصادي بالجزائر على مؤشرين هامين مستعملين في أدبيات التجارة الدولية هما، مؤشر التركز والتنويع الاقتصادي، وقد توصلت الدراسة إلى ضعف درجة هيكل التنويع الاقتصادي بالجزائر، واستمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على إيرادات قطاع المحروقات.

14. **دراسةAlMaimani and Johari ، 2015، « AlMaimani and Johari, Enhancing Active Participation of SMEs and Islamic Banks Towards Economic Diversification in Oman, Procedia Economics and Finance, vol 31 » :**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والبنوك الإسلامية في تحقيق التنويع الاقتصادي بسلطنة عمان، وبذلك يضمن لها تحقيق تنويع مصادر دخلها لتقليل اعتمادها على النفط والغاز، تعد دراسة نظرية بالمنهج تحليلي.

وما خلص له الباحثان هو هناك العديد من المبادرات التي تم تصميمها لتعزيز ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه لا يزال هناك الكثير من الجهود اللازمة لتطبيق هذه الخطط عمليا على أرض الواقع، بسبب تعدد البرامج قد يواجه أصحاب المشاريع الارتباك وصعوبة في اختيار نوع البرنامج المناسب. ووضح الباحثان أن غرفة التجارة والصناعة تعتير المنظمة الرئيسية لتمثيل والدفاع عن مصالح القطاع الخاص ولكن لا تزال تفتقر إلى التوجيه. كما توفر البنوك الإسلامية التمويل من خلال خدماتها المتعددة بتوفير الدعم المالي عن طريق الوسائل الإسلامية فهي تصبح داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تكون قادرة على التطوير الكامل والازدهار، وهذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من التنويع في الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على النفط.

15. دراسة Hazem Shayah ، 2015، « Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports (Case of UAE), Journal of Economics, Business and Management, Vol. 3, No. 7» :

ركزت هذه الدراسة في معرفة دور الصادرات غير النفطية في التنويع الاقتصادي بالإمارات العربية المتحدة، لفترة الممتدة من 1996 إلى 2011، بالإعتماد على المنهج التحليلي، خاصة بعد ما تم استثمار مليارات الدولارات لتنويع اقتصاداتها من أجل تقليص الاعتماد على قطاعي النفط والبتروكيماويات. حيث ضخت الأموال في التجارة والسياحة، الخدمات اللوجستية، والطيران، والبنية التحتية والخدمات المصرفية والمالية . هذا ما انعكس أداء الصادرات غير النفطية على زيادة الفائض بالميزان التجاري من 154.6 درهم مليار دولار في عام 2009 إلى 179.9 درهم مليار دولار في عام 2010، و292 درهم مليار في عام 2011. مع ارتفاع في قيمة صادرات القطاع الهيدروكاربوني من 274.1 مليار درهم سنة 2010 إلى 409.9 مليار درهم سنة 2011، بينما ارتفعت الصادرات الأخرى من 187.3 مليار درهم إلى 228 مليار درهم، وارتفعت قيمة إعادة التصدير من 322.8 مليار درهم إلى 396.3 مليار درهم، خلال نفس الفترة .

خلاصة الفصل :

لقد بذلت الدول العربية النفطية جهودا معتبرة في سبيل سعيها إلى تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال منجزاتها المتمثلة في إنشاء صناعات ناجحة ، وكذا في تنمية منتجاتها الفلاحية، وتنمية قطاع الخدمات، وإحراز بعض التقدم في مجال خصخصة المؤسسات، وإزالة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تجسدت في إطار خططها التنموية التي تبنتها.

معظم الدول أصبحت تأخذ بالتنويع الاقتصادي اذ هو يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع تغير الظروف، كما له القدرة على تدنية مستويات البطالة بخلق فرص عمل متنوعة، بالإضافة أنه يعمل على الرفع من القيمة المضافة المحلية وزيادة اجمالي الناتج المحلي وبالتالي يمكن الدول من تحقيق مسار التنمية والنمو والاستقرار الاقتصادي لأي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل كما يخضع إلى جملة من العوامل والمحددات التي تعد من أساسيات النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني
دراسة تطبيقية لأثر آليات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي

مقدمة الفصل :

بعد الدراسة النظرية للتنويع الاقتصادي و الدراسة النظرية للنمو الاقتصادي، في الفصل السابق، نحاول في هذا الفصل تحليل كل من التنويع و النمو الاقتصادي في الجزائر و إعطاء صورة قياسية لأليات التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، و ذلك بالاعتماد على ما تمليه علينا نظرية الاقتصاد القياسي من معايير عندما يتعلق الأمر ببناء النماذج الاقتصادية،و حتى يكون النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والاقتصادية والقياسية لابد من تتبع مراحل البحث وفق منهجية الاقتصاد القياسي.

و للإلمام بهذه الجوانب سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول:** منهجية و نموذج الدراسة
- **المبحث الثاني:** دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

❖ المبحث الأول: منهجية و نموذج الدراسة

سنتطرق بهذا الجزء إلى تقديم منهجية الدراسة، بالاضافة إلى بناء نموذج قياسي يختبر طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي التنويع الاقتصادي لعينة في الجزائر للفترة الزمنية الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، حيث سنستند على مجموعة من المتغيرات التي تم تحديدها انطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

♦ المطلب الأول: منهجية الدراسة

لاختبار طبيعة العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي ومحددات التنويع الاقتصادي، في الجزائر DZA، حيث تم اختيارها لتوفر البيانات على طول الفترة المدروسة، بالإضافة يعتبر اقتصادها أحادي الجانب، إذ يسيطر فيه قطاع النفط على النشاط الاقتصادي، وأضحى المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بها. بالإضافة إلى ضعف حصة مساهمة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

♦ المطلب الثاني: نموذج الدراسة

بالاستناد على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت اشكالية موضوعنا يأخذ نموذج الدراسة الشكل التالي:

$$GDP= f (AGR, HHI, SER, RH ,HHI)$$

و لتطبيق هذا النموذج سنستخدم هذه الدراسة قاعدة بيانات مدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية) حيث تمثل الوحدات المقطعية عدد الدول $n= 1$، وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية $t=21$، باعتبار أن الفترة الزمنية للدراسة القياسية ممتدة من سنة 1999 إلى غاية سنة 2020.

♦ المطلب الثالث: المتغيرات المستخدمة في الدراسة و تحليلها

تعمل الدراسة على بناء نموذج قياسي يوضح العلاقة القائمة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في القيمة المضافة للقطاع الزراعي، الصناعي والخدماتي، إضافة إلى معامل التنويع الاقتصادي، وايرادات النفط ومتغير تابع يتمثل في الناتج المحلي الإجمالي. بالاعتماد على بيانات قاعدة بيانات البنك الدولي، وباعتبار أن:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي — IND :القيمة المضافة للقطاع الصناعي

AGR :القيمة المضافة للقطاع الزراعي — HHI :معامل التنويع الاقتصادي

SER :القيمة المضافة القطاع الخدمات — RH :ايرادات النفط.

1. الناتج المحلي الإجمالي(GDP):

معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية[1].

[1]- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل (2-1): رسم توضيحي يمثل الناتج المحلي الاجمالي من 1999 - 2020

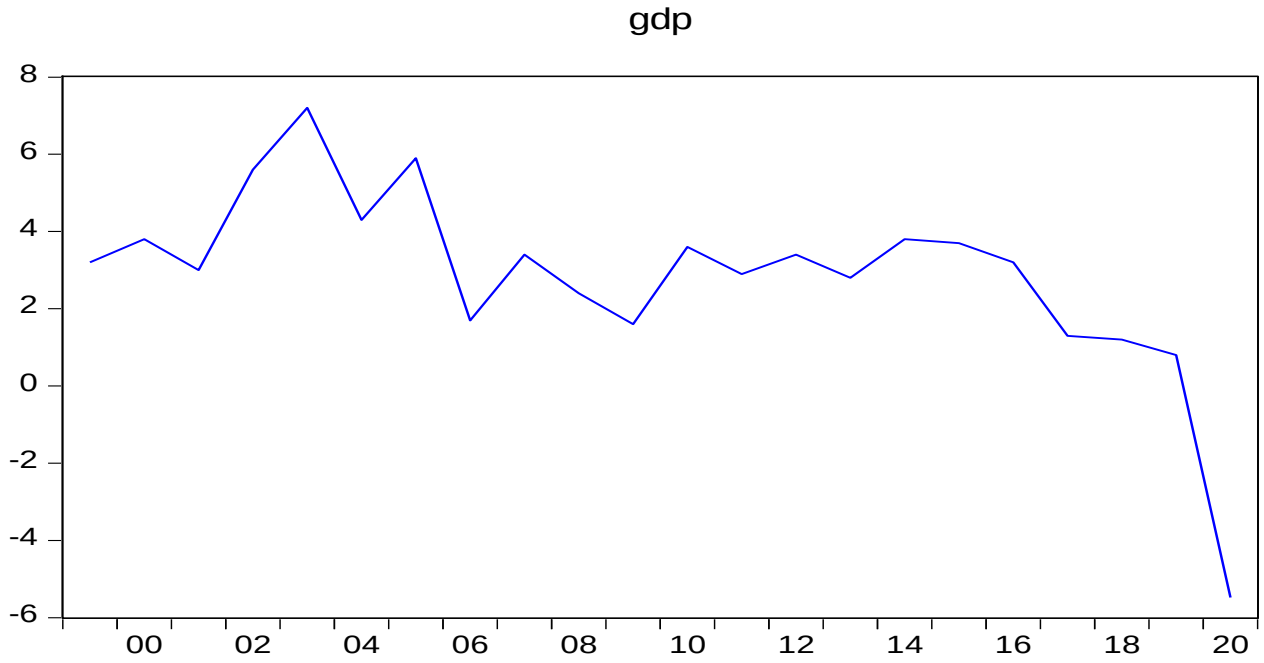

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

يتضح من خلال الشكل أن معدل الناتج المحلي الإجمالي تميز في بداية الفترة الممتدة من 2000 في التحسن حيث بدأت معدلات النمو تشهد تطورا و تحسنا اذ انه سنة 2000 بلغ الناتج المحلي الاجمالي 3,8% ليرتفع بعدها إلى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة سنة 2003 بمعدل 7,2%وذلك بسبب الطفرة التي أصابت أسواق النفط العالمية، ليعود و يتميز بالضعف في بداية 2006 بمعدل 1,7% و ذلك راجع إلى الركود الاقتصادي نتيجة انهيار أسعار النفط وتفاقم أزمة المديونية الخارجية و صعوبة التمويل و قلة التمويل بوسائل الإنتاج من مواد أولية ودخولها في أزمة اجتماعية.

من خلال تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي تبين أن النمو الاقتصادي مرهونا بالتقلبات المناخية والظروف الدولية المتحكمة في سوق النفط، بسبب الاعتماد الشبه الكلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات.

2. القيمة المضافة للقطاع الزراعي(AGR):

تتوافق الزراعة مع الأقسام الفرعية 1-5 من التصنيف الصناعي الدولي الموحد وتشمل كلاً من: الحراجة، والصيد، وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث.

ملاحظة: بالنسبة للبلدان التي تأخذ بنظام القيمة المضافة بالأسعار الأساسية، فإن إجمالي القيمة المضافة عند تكلفة عوامل الإنتاج يكون مقام الكسر لهذا المؤشر.[1].

[1] ـ بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الشكل (2-2): رسم توضيحي يمثل القيمة المضافة للقطاع الزراعي من 1999 - 2020

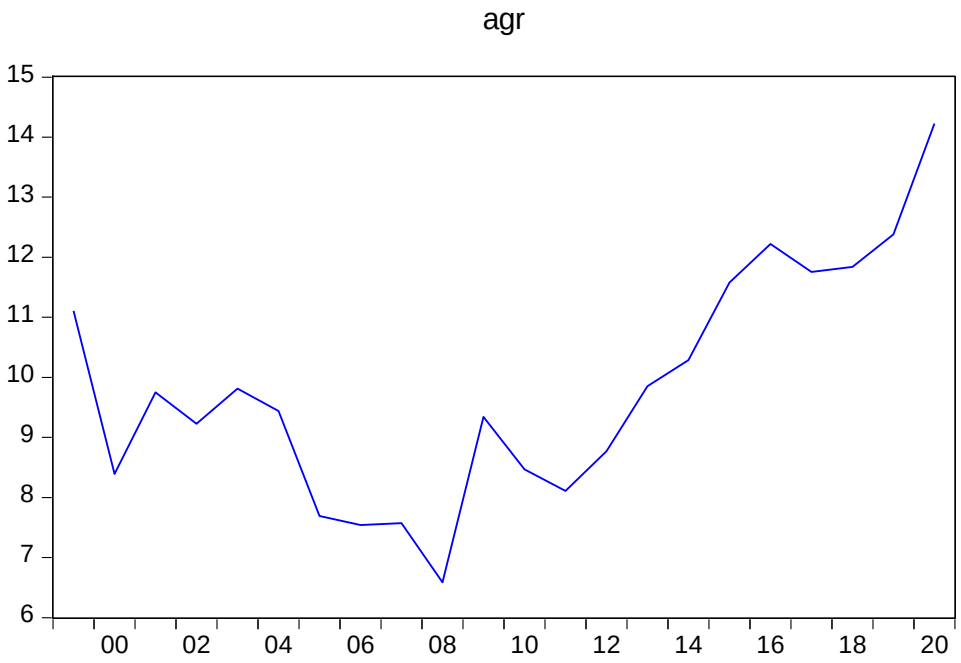

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

من خلال الشكل نلاحظ أنه رغم تعاقب العديد من السياسات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال وكذا الاصلاحات الجذرية التي اتخذتها الدولة بدعم قوي منذ بداية الألفية الثالثة، أن القطاع الزراعي في تذبذب حيث بلغت أدنى قيمة سنة 2008 ب 6،6 % ثم بدأ في تزايد الى أن بلغ اكبر قيمة سنة 2020 و قدرت ب 14،2% ، يدل ضعف مساهمة القطاع الفلاحي على أن الاقتصاد الوطني ليس اقتصاد زراعي رغم ما تملكه الجزائر من امكانيات طبيعية(أراضي زراعية، مياه..) وهذا الانخفاض يعود لطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات وأيضا إلى نقص الأيادي العاملة في هذا القطاع، بالإضافة إلى الزحف العمراني على حساب الاراضي الزراعية.

3. القيمة المضافة للقطاع الصناعي(IND):

المعدل السنوي لنمو صادرات السلع والخدمات على أساس سعر ثابت للعملة المحلية. وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2010. تتوافق القيمة المضافة في الصناعة مع الأقسام 10 إلى 45 في التصنيف الصناعي الدولي الموحد وهي تشمل الصناعة التحويلية (الأقسام 15 إلى 37 في التصنيف الصناعي الدولي). ويشمل ذلك القيمة المضافة في التعدين والصناعة التحويلية (التي ترد أيضا كمجموعة فرعية مستقلة)، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. ويتم حسابها بدون إجراء أية خصومات فيما يتعلق بإهلاك الأصول المصنعة أو بنضوب أو تدهور الموارد الطبيعية. ويتقرر منشأ القيمة المضافة طبقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد، التنقيح الثالث[1].

الشكل (2-3): رسم توضيحي يمثل القيمة المضافة للقطاع الصناعي من 1999 - 2020

[1] - بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

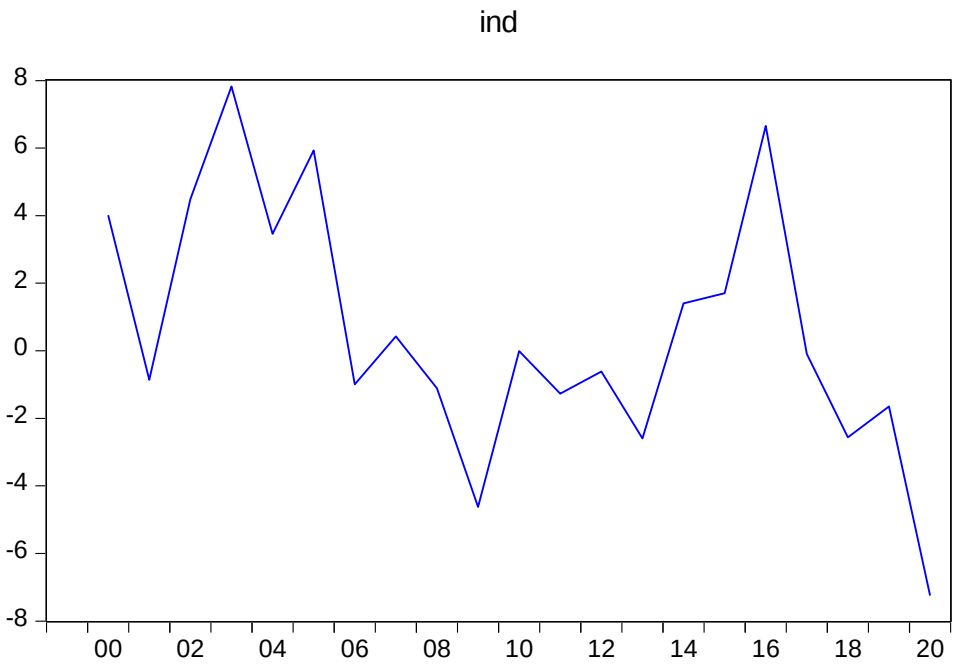

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

بالنسبة لقطاع الصناعة كان يستوحد هذا القطاع على أكبر حصة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2005، حيث قدرت أعلى قيمة ب 7،8 % سنة 2003 ، وهذا راجع لانتعاش قطاع المحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ،ثم رجعت في الانخفاض والتذبذب إلى غاية الفترة الممتدة من 2004 إلى غاية 2009 قدرت ب 4,6- %لتعاود الارتفاع سنة 2016 ب6,7%، ثم رجعت في الانخفاض والتذبذب من سنة 2017 الى 2020 ،والسبب في ذلك هو تراجع مساهمة قطاع المحروقات مرة أخرى، لأن القطاع الصناعي في الجزائر يتشكل بنسبة 90 % من القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية والتي بدورها تتشكل بنسبة 96 % من قطاع المحروقات، فهذا ما يجعل قطاع الصناعي يتأثر بانخفاض وارتفاع أسعار النفط، كما نجد أيضا تراجع الصناعة التحويلية من حيث المساهمة خلال السنوات الاخيرة.

4. القيمة المضافة لقطاع الخدمات(SER):

هي تشمل القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة (بما في ذلك الفنادق والمطاعم) والنقل والخدمات الحكومية والمالية والمهنية والشخصية مثل التعليم والرعاية الصحية والخدمات العقارية. يتم أيضًا تضمين رسوم الخدمات المصرفية ورسوم الاستيراد. القيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها. يتم تحديد الأصل الصناعي للقيمة المضافة من خلال التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC) ، التنقيح 3. البيانات بالعملة المحلية الحالية[1].

الشكل (2-4): رسم توضيحي يمثل القيمة المضافة لقطاع الخدمات من 1999 - 2020

[1]- World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.

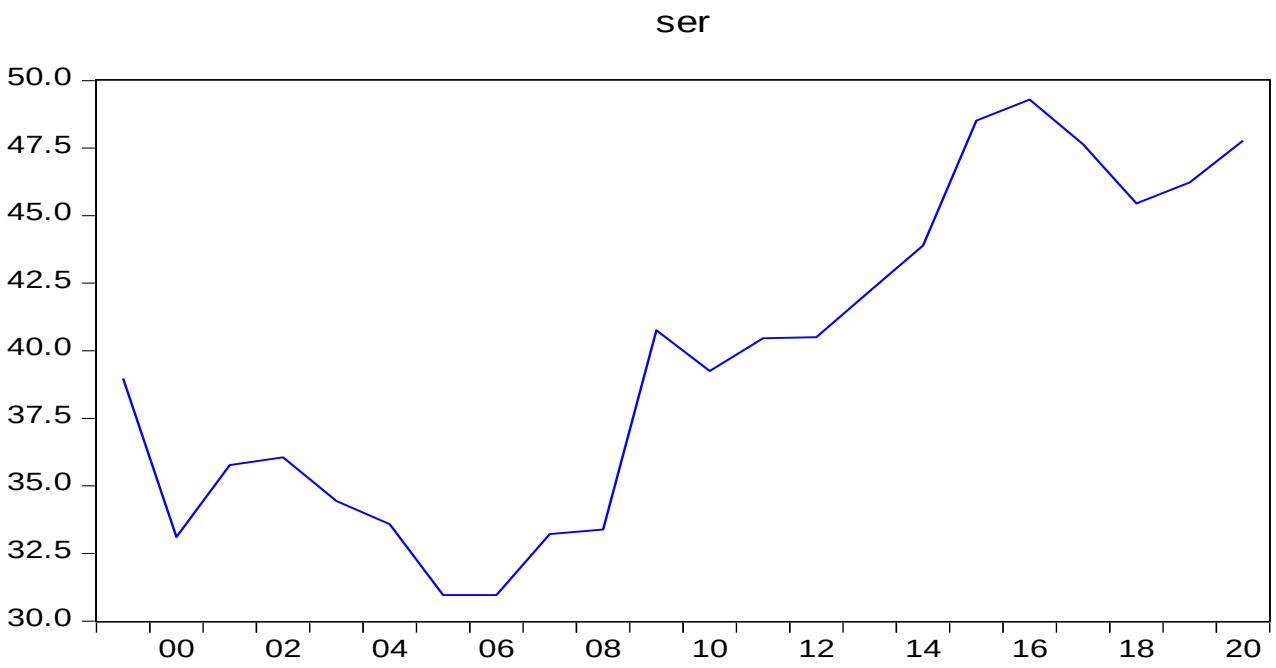

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

يعتبر هذا القطاع أحد أهم النشاطات الاقتصادية في الجزائر، ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن قطاع الخدمات قطاع مساهم من 2007 إلى غاية 2016 حيث قدرت قيمته سنة 2016 ب 49،29 %، لتهبط سنة 2018 و تقدر ب 45،45%، بعدها شهد القطاع تحسن سنتي 2019 و 2020 وهذا راجع إلى التراجع الكبير في قطاع المحروقات مما انعكس على معدلات مساهمة القطاعات الأخرى.

5. معامل التنويع الاقتصادي(HHI):

يعتبر الاقتصاد الجزائري من اكثر الاقتصاديات تركزا و اقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى ومع البلدان المجاورة لها كتونس والمغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها وتصديرها لعدد أكبر من المنتجات[1].

ولقياس التنويع الاقتصادي لأي دولة نعتمد على المعامل الأكثر شيوعا وهو معامل هيريشمان - هيرفندال، والشكل رقم (2-5) يوضح لنا تطور هذا المعامل في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2020.

الشكل (2-5): رسم توضيحي يمثل معامل التنويع الاقتصادي من 1999 - 2020

[1] - ديداني خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

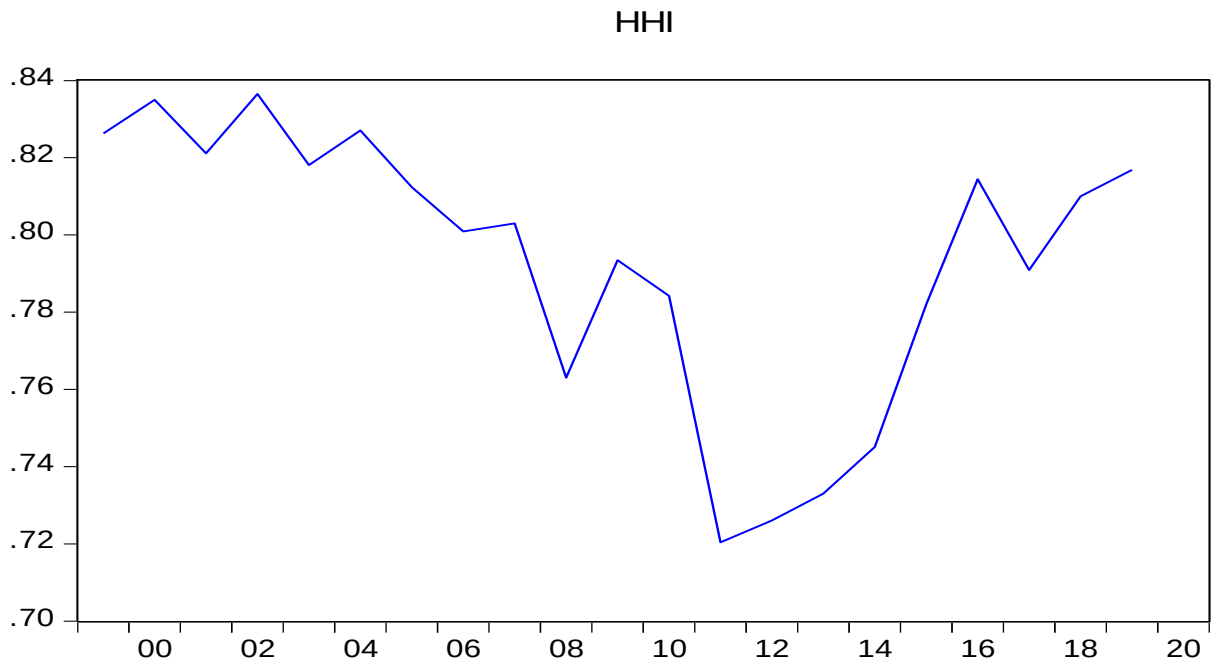

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

يوضح الشكل أعلاه شبه تباث مسار معامل هيريشمان - هيرفندال في الجزائر وحدوث تغيرات طفيفة من فترة إلى أخرى، ولكن يبقى قريبا من (1)، حيث سجل المعامل أعلى قيمة 0.83 %سنة 2002 لينخفض قليلا إلى 0.80 %عام 2006، ثم عام 2011 سجل أدنى قيمة له وهي 0.72% ليعود في الارتفاع سنة 2016 بقيمة 0.81 %، ينخفض مجددا سنة 2017 إلى 0.79%%، ثم يعود للارتفاع سنتي 2018 و 2019 بقيمة 0.81 %. فهذا يدل على ضعف التنويع في الجزائر نتيجة اعتمادها الكبير على مورد وحيد وهو النفط، بالإضافة إلى ضعف المستوى الإنتاجي عائد إلى المستوى المحدود للتكنولوجيا المستعملة.

6. إيرادات النفط(RH):

إيرادات الموارد النفطية هي الفرق بين قيمة إنتاج الموارد النفطية بالأسعار العالمية وإجمالي تكلفة الإنتاج[1].

الشكل (2-6): رسم توضيحي يمثل إيرادات النفط من 1999 - 2020

[1]- تستند التقديرات إلى المصادر والطرق المبينة في تقرير "الثروة المتغيرة للأمم: قياس التنمية المستدامة في الألفية الجديدة" البنك الدولي(2011).

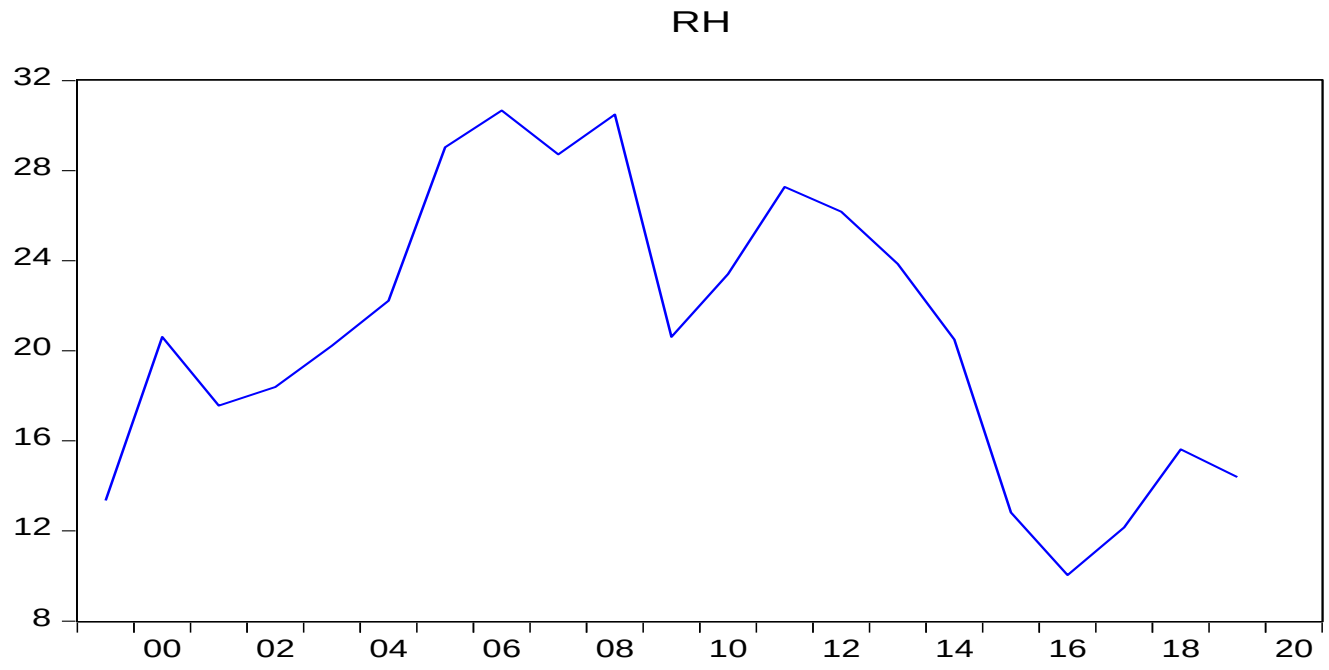

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

يوضح الشكل التطور الكبير حيث ارتفع حجم ايراداته من 20,6% سنة 2000 إلى 30,7% سنة 2006 و 2008. رغم أثر الأزمة على الأسواق المالية العالمية، إلا أن إستراتيجية التنويع في استثمارات الصندوق التي تهدف إلى التقليل من المخاطر مكنت الصندوق من تعويض الخسائر في وقت قصير ليعرف حجم أصول الصندوق ارتفاعا حتى في ظل الأزمة لينخفض الى 10,0% سنة 2016 ثم يرتفع سنة 2018 إلى15,6 %.

❖ المبحث الثاني: دراسة متغيرات الدراسة

يعد إختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية وتحديد تكاملها من أهم شروط تحليل السلاسل الزمنية.

♦ المطلب الأول: تعريف الاستقرارية

إن إجراء أي معالجة قياسية يستوجب ضمان استقرارية المتغيرات المدروسة، و كون الكثير من السلاسل الزمنية المرتبطة بالتغيرات الاقتصادية الكلية تتصف بعدم الاستقرارية، يتم البدء بدراسة استقرارية السلسلة، و ذلك من خلال إجراء اختبارات الاستقرارية (وجود جذر الوحدة) و ذلك بالاعتماد على اختبار معين حيث هناك العديد من الاختبارات التي تقوم بدراسة الاستقرارية و من أهمها ديكي فولر[1].

♦ المطلب الثاني: اختبار استقرارية المتغيرات

تطبيق اختبار الاستقرارية على المتغيرات بعد إجراء الاختبارات وبناء على ذلك يوضح الجدول رقم (01) نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

1. عند المستوى بوجود ثابت:

[1]- قابوش فريال، مرجع سبق ذكره، ص64.

الجدول (2-1): بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية عند المستوى بوجود ثابت.

المتغيرات	$T_{stat/cal}$	T_{tab}			prob	القرار	النتيجة
		%1	%5	%10			
GDP	0.441	3.808	3.020	2.650	0.9796	Prob(GDP)= 0.9796>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
AGR	0.591	3.788	3.012	2.646	0.8527	Prob(AGR)= 0.8527>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
HHI	1.604	3.808	3.020	2.650	0.4618	Prob(HHI)= 0.4618>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
SER	0.548	3.788	3.012	2.646	0.8624	Prob(SER)= 0.8624>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
RH	1.602	3.808	3.020	2.650	0.4628	Prob(RH)= 0.4628>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
IND	2.345	3.808	3.020	2.650	0.1685	Prob(IND)= 0.1685>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**

المصدر: بالإعتماد على مخرجات Eviews9 ، الملاحق من(2-2 ,7-2)

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى بوجود ثابت.

2. عند المستوى بوجود ثابت، و اتجاه عام:

الجدول (2-2): بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية عند المستوى بوجود ثابت، و اتجاه عام.

المتغيرات	$T_{stat/cal}$	T_{tab}			prob	القرار	النتيجة
		%1	%5	%10			
GDP	1.799	4.467	3.644	3.261	0.6686	Prob(GDP)= 0.6686>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
AGR	2.160	4.467	3.644	3.261	0.4855	Prob(AGR)= 0.4855>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
HHI	1.245	4.498	3.658	3.268	0.8719	Prob(HHI)= 0.8719>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
SER	2.556	4.532	3.673	3.277	0.3009	Prob(SER)= 0.3009>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
RH	2.125	4.498	3.658	3.268	0.5019	Prob(RH)= 0.5019>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**
IND	2.865	4.498	3.658	3.268	0.1928	Prob(IND)= 0.1928>1%,5%,10% T(cal)<T(tab)	نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**

المصدر: بالإعتماد على مخرجات Eviews9 ، الملاحق من (2-8 ,2-13)

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى بوجود ثابت و اتجاه عام.

3. عند الفرق الأول بوجود ثابت:

الجدول (2-3): بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية عند الفرق الأول بوجود ثابت.

المتغيرات	$T_{stat/cal}$	T_{tab}			prob	القرار	النتيجة
		%1	%5	%10			
GDP	5.115	3.808	3.020	2.650	0.0006	Prob(HHI)= 0.0006<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
AGR	6.071	3.808	3.020	2.650	0.0001	Prob(HHI)= 0.0001<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
HHI	4.687	3.831	3.029	2.655	0.0017	Prob(HHI)=0.0017<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
SER	5.402	3.808	3.020	2.650	0.0003	Prob(HHI)=0.0003<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
RH	4.285	3.831	3.029	2.655	0.0039	Prob(HHI)=0.0039<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
IND	6.308	3.831	3.029	2.655	0.0001	Prob(HHI)=0.0001<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**

المصدر: بالإعتماد على مخرجات Eviews9 ، الملاحق من (2- 2,14-19)

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول بوجود ثابت.

4. عند الفرق الأول بوجود ثابت، و اتجاه عام:

الجدول (2-4): بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية عند الفرق الأول بوجود ثابت، و اتجاه عام.

المتغيرات	$T_{stat/cal}$	T_{tab}			prob	القرار	النتيجة
		%1	%5	%10			
GDP	5.626	4.498	3.658	3.268	0.0011	Prob(HHI)=0.0011<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
AGR	6.658	4.498	3.658	3.268	0.0001	Prob(HHI)=0.0001<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
HHI	4.928	4.532	3.673	3.277	0.0047	Prob(HHI)=0.0047<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
SER	5.212	4.498	3.658	3.268	0.0024	Prob(HHI)=0.0024<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**
RH	3.818	4.728	3.759	3.324	0.0454	Prob(HHI)=0.0454<5%,10% T(cal)>T(tab) Prob(HHI)=0.0454>1% T(cal)<T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة** نقبل H_0 و نرفض H_1 سلسلة زمنية **غير مستقرة**

IND	6.295	4.532	3.673	3.277	0.0003	Prob(HHI)=0.0003<1%,5% ,10% T(cal)>T(tab)	نقبلH_1 و نرفضH_0 سلسلة زمنية **مستقرة**

المصدر: بالإعتماد على مخرجات Eviews9 ، الملاحق من (2- 2,20-25)

أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن كل السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول بوجود ثابث و اتجاه عام ما عدا المتغير (**RH**) فهو غيرمستقرة عند 1%و (**AGR**.

- **أشارت نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة أن كل السلاسل الزمنية (IND,RH,SER,HHI,AGR,GDPGDP) غير مستقرة في الأصل، و مستقرة في الفرق الأول عند 5%أي أن أنها متكاملة من نفس الدرجة و درجة تكاملهما هي الواحدI(1).**

♦ المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

1. اختبار سببية جرنجر:

تعني العلاقة السببية في الاقتصاد أي قدرة أحد المتغيرات على التنبؤ (تسبب في) في متغير أخر، ويركز هذا الاختبار على العلاقة المباشرة بين المتغيرات واتجاهها .

ان اختبار العلاقة السببية يقوم على اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير في المدى القصيربين المتغيرات الممثلة وفق الانحذار الذاتي و ذلك من خلال تقدير معادلة النموذج.

من خلال الملحق (2- 26) سنقوم بدراسة كل متغيرين على حدى و منه:

- ✓ **دراسة المتغيرين GDP و AGR :**

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DGDP does not Granger Cause DAGR	19	0.55095	0.5884
DAGR does not Granger Cause DGDP		0.45860	0.6413

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين GDP على AGR ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.2719)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين AGR على GDP ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.6413)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين HHI و AGR :**

DHHI does not Granger Cause DAGR	18	0.72433	0.5032
DAGR does not Granger Cause DHHI		1.35762	0.2914

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين HHI على AGR ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.5032)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين AGR على HHI ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.2914)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين IND و AGR :**

DIND does not Granger Cause DAGR	18	0.14373	0.8675
DAGR does not Granger Cause DIND		2.37478	0.1321

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين IND على AGR ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.8657)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين AGR على IND ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.1321)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين RH و AGR :**

DRH does not Granger Cause DAGR	18	0.49089	0.6230
DAGR does not Granger Cause DRH		0.72919	0.5010

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين RH على AGR ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.6230)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين AGR على RH ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.5010)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين SER و AGR :**

DSER does not Granger Cause DAGR	19	0.14109	0.8696
DAGR does not Granger Cause DSER		0.86603	0.4420

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين SER على AGR ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.8696)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين AGR على SER ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.4420)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين HHI و GDP :**

DHHI does not Granger Cause DGDP	18	1.21169	0.3292
DGDP does not Granger Cause DHHI		1.66424	0.2272

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين HHI على GDP ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.3292)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين GDP على HHI ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.2272)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين IND و GDP :**

DIND does not Granger Cause DGDP	18	0.69799	0.5153
DGDP does not Granger Cause DIND		1.05684	0.3756

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين IND على GDP ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.5153)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين GDP على IND ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.3756)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين RH و GDP :**

DRH does not Granger Cause DGDP	18	1.80459	0.2034
DGDP does not Granger Cause DRH		0.32652	0.7272

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين RH على GDP ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.2034)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين GDP على RH ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.7272)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين SER و GDP :**

DSER does not Granger Cause DGDP	19	1.04182	0.3786
DGDP does not Granger Cause DSER		0.14710	0.8645

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين SER على GDP ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.3786)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين GDP على SER ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.8645)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين IND و HHI :**

DIND does not Granger Cause DHHI	17	2.19173	0.1544
DHHI does not Granger Cause DIND		2.30053	0.1427

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين IND على HHI ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.1544)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين HHI على IND ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.1427)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين RH و HHI :**

DRH does not Granger Cause DHHI	18	1.73953	0.2141
DHHI does not Granger Cause DRH		0.81830	0.4627

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين RH على HHI ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.2141)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين HHI على RH ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.4627)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين SER و HHI :**

DSER does not Granger Cause DHHI	18	1.38047	0.2860
DHHI does not Granger Cause DSER		0.98657	0.3991

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين SER على HHI ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.2860)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين HHI على SER ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.3991)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين RH و IND :**

DRH does not Granger Cause DIND	17	2.59981	0.1153
DIND does not Granger Cause DRH		0.07412	0.9290

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين RH على IND ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.1153)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين IND على RH ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.9290)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين SER و IND :**

DSER does not Granger Cause DIND	18	3.01088	0.0842
DIND does not Granger Cause DSER		0.05870	0.9432

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين SER على IND ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.0842)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين IND على SER ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.9432)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

- ✓ **دراسة المتغيرين SER و RH :**

DSER does not Granger Cause DRH	18	0.21151	0.8121
DRH does not Granger Cause DSER		0.51801	0.6075

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نلاحظ أن الاختبار الأول يختبر سببية المتغيرين SER على RH ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.8121)Prob و أيضا الاختبار الثاني يختبر سببية المتغيرين RH على SER ومنه لا توجد سببية بينهما لأن0.05 < (0.6075)Prob، و منه اختبار العلاقة السببية انتهى بأنه ليس هناك علاقة سببية و لا يؤثران على بعضهما لا في الأجل القصير و لا البعيد .

2. اختبار جوهانسون لتحديد علاقات التكامل:

هذا الاختبار مهم و حاسم فإذا كان هناك علاقة تكاملية طويلة الأجل نطبق نموذج VECM و إذا لم توجد علاقات توازنية طويلة الأجل نقوم بتطبيق نموذج VAR يعني نكتفي بتحليل العلاقة بين المتغيريين في الأجل القصير فقط.

Date: 07/06/21 Time: 14:23
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: AGR GDP HHI IND RH
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.922109	115.0560	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.858936	69.11192	47.85613	0.0002
At most 2 *	0.771530	33.85822	29.79707	0.0161
At most 3	0.326779	7.283934	15.49471	0.5449
At most 4	0.008941	0.161660	3.841466	0.6876

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Date: 07/06/21 Time: 14:25
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: SER
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.017184	0.346673	3.841466	0.5560

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

الاختبارات الأول و الثاني و الثالث معنوية Prob(AGR,GDP,HHI)=0.0000, 0.0002,0.0161<5% على الترتيب أي T(cal)>T(tab) توجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

الاختبارات الرابع و الخامس و السادس غير معنوية Prob(IND,RH,SER)=0.5449, 0.6876,0.5560>5% على الترتيب أي T(cal)<T(tab) لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يعني أنه بامكاننا تقدير النموذج VECM

3. تحديد درجات التأخير في نموذج VAR:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP AGR HHI SER RH IND
Exogenous variables: C
Date: 07/06/21 Time: 15:22
Sample: 1999 2020
Included observations: 19

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-139.5871	NA	0.182369	15.32496	15.62320	15.37543
1	-68.12173	90.27204*	0.005421*	11.59176*	13.67947*	11.94508*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

نختار أصغر معنوية في اختبار FEP و هي 0,005421 و بهذا تكون درجة التأخير هي 1

4. تقدير النموذج VECM:

Vector Error Correction Estimates
Date: 07/06/21 Time: 17:31
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
AGR(-1)	1.000000
GDP(-1)	0.270519 (0.05855) [4.61997]
HHI(-1)	-11.23155 (1.40366) [-8.00159]
SER(-1)	-0.197482 (0.00839) [-23.5459]
IND(-1)	-0.087371 (0.03001) [-2.91146]
C	6.329299

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

معامل تصحيح الخطأ:

Error Correction:	D(AGR)	D(GDP)	D(HHI)	D(SER)	D(IND)
CointEq1	-0.357105	0.321188	0.020962	-1.342101	2.357276

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

معاملات معاملة المدى:

D(AGR(-1))	0.111425	-0.304169	-0.005355	0.394912	-1.937857
	(0.66947)	(0.90906)	(0.01501)	(1.59298)	(1.70037)
	[0.16644]	[-0.33460]	[-0.35674]	[0.24791]	[-1.13967]
D(GDP(-1))	-0.014269	-0.100410	-0.004542	-0.179369	0.577759
	(0.30738)	(0.41739)	(0.00689)	(0.73140)	(0.78071)
	[-0.04642]	[-0.24057]	[-0.65906]	[-0.24524]	[0.74005]
D(HHI(-1))	-10.46324	3.082061	-0.380697	-20.64617	20.68220
	(14.5046)	(19.6955)	(0.32521)	(34.5132)	(36.8398)
	[-0.72137]	[0.15649]	[-1.17060]	[-0.59821]	[0.56141]
D(SER(-1))	-0.027200	0.390187	0.005485	-0.075880	1.474630
	(0.25780)	(0.35006)	(0.00578)	(0.61342)	(0.65477)
	[-0.10551]	[1.11464]	[0.94888]	[-0.12370]	[2.25212]
D(IND(-1))	0.057559	-0.195204	8.87E-06	0.147033	-0.629799
	(0.14300)	(0.19417)	(0.00321)	(0.34026)	(0.36319)
	[0.40252]	[-1.00531]	[0.00276]	[0.43212]	[-1.73406]
C	0.147955	-0.413129	-0.004155	0.557081	-0.802156
	(0.28969)	(0.39336)	(0.00650)	(0.68930)	(0.73577)
	[0.51074]	[-1.05026]	[-0.63966]	[0.80818]	[-1.09023]

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

5. اختبار صلاحية النموذج:

اختبار الارتبط الذاتي للبواقي:

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h
Date: 07/06/21 Time: 17:34
Sample: 1999 2020
Included observations: 18

Lags	LM-Stat	Prob
1	13.30777	0.9725
2	28.40992	0.2893
3	28.44015	0.2880
4	19.03635	0.7954
5	36.73466	0.0612
6	44.70756	0.0090
7	28.62603	0.2799
8	30.84530	0.1942

9	46.03703	0.0064
10	28.39881	0.2898
11	32.18083	0.1528
12	30.09217	0.2209

Probs from chi-square with 25 df.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

اختبار عدم التجانس:

VEC Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 07/06/21 Time: 17:42
Sample: 1999 2020
Included observations: 18

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
188.5869	180	0.3154

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

احتمالية (Chi-sq) 0,3154 > من 5% أي نقبل الفرض الصفري و منه سلسلة البواقي لها تباين متجانس.

و منه النموذج المقدر لا يعاني لا من مشكلة عدم التجانس و لا من مشكلة الارتباط الذاتي.

1. اختبار معنوية المعالم:

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 18:14
Sample: 2002 2020
Included observations: 19
Total system (unbalanced) observations 94

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.109866	0.292514	-0.375591	0.7086
C(2)	0.238195	0.573788	0.415127	0.6796
C(3)	-0.096397	1.280259	-0.075295	0.9402
C(4)	10.09067	27.65737	0.364845	0.7165
C(5)	-0.352468	0.266956	-1.320323	0.1918
C(6)	0.252781	0.491040	0.514787	0.6086
C(7)	-0.642262	0.547756	-1.172533	0.2457
C(8)	-0.034185	0.161270	-0.211976	0.8329
C(9)	-0.121688	0.316343	-0.384673	0.7019
C(10)	0.045511	0.705837	0.064478	0.9488
C(11)	-12.68667	15.24817	-0.832013	0.4088
C(12)	0.107450	0.147179	0.730062	0.4682
C(13)	0.016391	0.270722	0.060544	0.9519
C(14)	0.220646	0.301991	0.730637	0.4679
C(15)	0.005671	0.003540	1.601754	0.1146
C(16)	-0.004542	0.006892	-0.659056	0.5124
C(17)	-0.005355	0.015011	-0.356743	0.7226
C(18)	-0.380697	0.325214	-1.170602	0.2465
C(19)	8.87E-06	0.003206	0.002765	0.9978

C(20)	0.005485	0.005780	0.948880	0.3466
C(21)	-0.004155	0.006495	-0.639659	0.5249
C(22)	0.443956	0.427279	1.039030	0.3030
C(23)	0.911167	0.838140	1.087130	0.2814
C(24)	-1.733274	1.870092	-0.926839	0.3578
C(25)	27.58323	40.39952	0.682761	0.4974
C(26)	-0.784650	0.389946	-2.012200	0.0488
C(27)	1.339332	0.717270	1.867265	0.0668
C(28)	-1.027773	0.800115	-1.284531	0.2040
C(29)	-0.305455	0.353410	-0.864309	0.3909
C(30)	-0.278511	0.693240	-0.401753	0.6893
C(31)	0.334077	1.546785	0.215981	0.8297
C(32)	-22.69828	33.41513	-0.679282	0.4996
C(33)	0.193080	0.322531	0.598639	0.5517
C(34)	-0.035648	0.593266	-0.060087	0.9523
C(35)	0.624171	0.661789	0.943157	0.3494
Determinant residual covariance		0.000608		

Equation: D(GDP) = C(1)*(GDP(-1) + 3.69659165575*AGR(-1) - 41.5184674946*HHI(-1) - 0.322974527624*IND(-1) - 0.730009217202 *SER(-1) + 23.3968335258) + C(2)*D(GDP(-1)) + C(3)*D(AGR(-1)) + C(4)*D(HHI(-1)) + C(5)*D(IND(-1)) + C(6)*D(SER(-1)) + C(7)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews9

معامل تصحيح الخطأ C(1)(0.109866-) معنوي احتماليته 0.7086 يعني وجود علاقة بين المتغيرات طويلة الأجل في المدى البعيد.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة لأثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1999 - 2000 و بالاعتماد على البيانات الإحصائية و باستخدام أسلوب من أساليب الاقتصاد القياسي المتمثل في نموذج VECMباستخدام معايير اقتصادية حتى قياسية ليتم تم بناء النماذج القياسية و معاملات احصائية تم ربطها بواقع الاقتصاد الجزائري. وانطلاقا من النتائج المتوصل إليها وجدنا بان التنويع الاقتصادي يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل خلال فترة الدراسة.

الخاتمة العامة

تسعى الجزائر كباقي الدول إلى تنويع اقتصادها وتحقيق نموها من خلال سياسات تنموية مختلفة، لكن لا يمكن تحقيق ذلك دون تحسين بنية الهيكل الإنتاجي وارتفاع معدلات النمو، و بالتالي يستوجب على الجزائر التوجه إلى سياسة التنويع .

حاولنا من خلال هذه الدراسة تقييم اثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر و حتى يتم إدراك هذا التأثير تم تقسيم البحث إلى فصلين:

تناولنا في الفصل الأول الجانب النظري و المفاهيمي للتنويع الاقتصادي من خلال تعريفه ، ذكر أنواعه و تحديد أهدافه مع ذكر المحددات و معرفة مؤشراته مستوياته، وكذلك تعرضنا للإطار النظري للنمو الاقتصادي من خلال مفهومه، أنواعه،عناصره ثم خصائصه و معرفة مؤشراته و المطلب الأخير تطرقنا الى العلاقة النظرية للتنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر، نهاية الفصل الأول قمنا بذكر النماذج الدولية وبعض السياسات التنموية للتنويع الاقتصادي التي تقود إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام في كل من الامارات، النرويج، ماليزيا ثم الجزائر.

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى الجانب التحليلي حيث قمنا بتعريف تحليل واقع كل من التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999 -2020 و تقدير العلاقة بينهم، حيث نقيس تأثير التنويع مضافا إليه متغيرات أخرى المتمثلة في القيمة المضافة للخدمات، القيمة المضافة للصناعة، القيمة المضافة الزراعة،نمو الناتج المحلي الإجمالي،ايرادات النفط، معامل التنويع باستعمال الطرق الإحصائية والنماذج القياسية و بالتالي حصلنا على مجموعة من النتائج:

- تكمن أهمية التنويع و النمو في أنهما أمران حاسمان في تحقيق التنمية المستدامة وذلك لسببين: أولاهما، تركز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يولد فرص عمل.
- يرتبط استقرار الموازنة العامة في البلدان الريعية ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، و لذا تكمن ضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة و ذلك من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية الأخر.
- يعتبر النمو الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تترجم أداء اقتصاد أي بلد و لهذا اهتم به الاقتصاديون من خلال بناء نماذج رياضية ملائمة للصيغة المنطقية للنظرية للنمو الاقتصادي
- الاعتماد المفرط لبعض الدول على النفط خاصة الدول العربية و من بينها الجزائر .
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النفطية و الغير النفطية مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر شروط الإقلاع الاقتصادي، من خلال انتهاج آليات تختلف من بلد لآخر و من انجح التجارب التجربة النرويجية و تجربة المملكة العربية السعودية.
- من خلال مؤشر هيرفندال- هيرشمان الذي قمنا من خلاله بقياس درجة التنويع، تحصلنا على درجات متفاوتة تدل على ضعف التنويع في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي لن يتحقق التنويع إلا بإجراء تغيرات هيكلية في دور الدولة في قيادة الاقتصاد.
- لا يزال تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر من الأهداف بعيدة المدى، و ذلك لاستمرارها في الاعتماد على إيرادات النفط كمورد أساسي للدخل الوطني، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية .
- تظهر نتائج تقدير النموذج أن العلاقة بين مؤشر التنويع و النمو الاقتصادي عكسية في الأجل الطويل، لان كلما زاد مؤشر التنويع فانه يعني انخفاضا في درجة التنويع الاقتصادي و انخفاض التنويع ينعكس سلبا على معدلات النمو و بذلك تكون العلاقة بين التنويع الاقتصادي و النمو الاقتصادي طردية.
- التنويع الاقتصادي هو سياسية تنموية هدفها تقليص المخاطر ورفع القيمة المضافة وتحسين الدخل، وذلك بتوجيه الاقتصاد نحو أسواق وقطاعات متنوعة أو جديدة بدلا من الاعتماد على سوق أو قطاع .

- ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية ، على الرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف، وغياب مؤشرات الحوكمة وضعف مؤشرات التنافسية ، وعلى هذا الأساس وفي محاولة منا للإجابة على الإشكالية نقول أن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر هي في مرحلة أحسن مقارنة بالمراحل السابقة ، إلا أن الجزائر ولحد الساعة مازالت تعاني من هشاشة و ريعية اقتصادها وهذا ما يبين صحة الفرضية الأولى، في المقابل سعت الجزائر إلى إتباع العديد من السياسات والاستراتيجيات من اجل رفع نسبة مساهمة الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات ، وأيضا لترقية الصادرات خارج المحروقات ، وذلك عن طريق دفعة عجلة النمو.

المصادر و المراجع

1. الكتب:

- إبراهيم الأخرس 2005، **"التجربة الصينية الحديثة في النمو"**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- أدم سميث [1985] **" ثروة الأمم "**، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الإستراتيجية، العراق، 2006.
- أمال عبد الرحمن زيدان، **"مشاكل الطلب على الصادرات الصناعية المصرية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية المستجدة"**، دار الكتب القانونية، مصر، 2008.
- جلال خشيب؛" **النمو الإقتصادي"**؛ دار الألوكة للنشر، الأردن، 2014.
- عبد الله الصعيدي 2004، "**مبادئ علم الاقتصاد"**، مطابع البيان التجارية، دبي.
- ميشيل تودارد 2006، "**التنمية الاقتصادية"**، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ النشرة الرياض، السعودية.

2. الأطروحات:

- بدراوي شهيناز، "**تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية ـ دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية 1980-2012** "،أطروحة دكتوراه غير منشورة، في علوم الاقتصاد النقدي و المالي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- بللعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "**استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"**، جامعة أحمد دراية ـ أدرار، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية- المجلد السابع ـ العدد واحد،2018.
- بللعما أسماء،" **دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه .كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير,جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- بن حدوامنة،"**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية ـ دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و إدارة الأعمال ،جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2020/2019.
- حلام زواوية،"**جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الطاقات المتجددة و أثره على النمو الاقتصادي المستدام ـ دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 1980- 2014"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ـ سطيف1، 2018/2017.
- ديداني خديجة، **"العلاقة بين التنويع الاقتصادي و الانفتاح التجاري في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 1995- 2018"** أطروحة نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي و استشراف ،المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2020/2019.
- زكاري محمد،" **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012"** ، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر2013/ 2014.
- شكوري سيدي محمد، "**وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي -دراسة حالة الاقتصاد الجزائري"** ـ أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك و مالية ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.

- صادق هادي،" **دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر و النرويج خلال الفترة 2000/"2012**، مذكرة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي و تنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014/2013 .
- طاوش قندوسي، **"تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر 2012/1970** "، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2013 .
- العابدين نسرين،بن مقران عائشة، "**أثر الفساد على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية لحالة الجزائر(1980- 2015)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت ،2020/2019 .
- فتيحة بن علية، عبد الله شكة،**"النمو و التنويع الاقتصادي من خلال التجربة الاماراتية"**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- فقيه ريم، "**أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر** "، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، تخصص نقود، بنوك، مالية، معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2015/2014 .
- فقيه ريم، "**أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التسيير، تخصص نقود، مالية، بنوك، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت ،2015/2014 .
- قابوش فريال،"**أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2015)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2018/2017 ،ص13.
- كبداني سيد أحمد، "**أثر النُّمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية"**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية: 2012 – 2013 .
- نوي نبيلة، "**أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية - دراسة تجربة: الجزائر، الإمارات العربية المتحدة، النرويج"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي و التنمية المستدامة ،جامعة فرحات عباس - سطيف1، 2017/2016.
- الوافي سومية، قدير مروة، "**أثر الاستدامة المالية على التنويع الاقتصادي في الجزائر - دراسة تحليلية و قياسية خلال الفترة 1992- 2018"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماسترشعبة العلوم المالية و المحاسبة ،تخصص: مالية المؤسسة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير,المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، عين تموشنت.
- وعيل ميلود،" **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة: الجزائر، مصر، السعودية - دراسة مقارنة خلال 1990/2010)"**، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر3,
- ياسين بوخزنة،بلال بوشول، عثمان فتح الله،" **واقع و تحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفطدراسة حالة (الجزائر، السعودية)"**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة و المالية الدولية ،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2018/2017.

- ياسين بوخزنة،بلال بوشول، عثمان فتح الله،"**واقع و تحديات التنويع الاقتصادي للدول المصدرة للنفط ـ دراسة حالة (الجزائر، السعودية)"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماسترأكاديمي العلوم العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،تخصص: تجارة والمالية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير,جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

3. المجلات و الدوريات:

- بلمقدم مصطفى ، بن رمضان،" **الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي ـ دراسة حالة البترول في الجزائر"**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، عدد2012، 3.
- حربي محمد موسى عريقات،" **التنمية و التخطيط الاقتصادي (مفاهيم و تجارب)"**، دار البداية ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- د. شيخي بلال، ود.زواتنية عبد القادر، "**سياسة التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي"**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، .
- الشارف بن عطية سفيان، حاكمي بوحفص،"**التنويع الاقتصادي في الجزائر ـ دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 2017/1990"** ، جامعة محمد بن أحمد ـ وهران2، الجزائر،مجلة دفاتر اقتصادية ـ المجلد العاشر ـ العدد اثنان،2018.
- صباغ رفيقة،" **التنويع الاقتصادي:استراتيجية لما بعد البترول"**، مجلة أوراق اقتصادية ـالمجلد الرابع ـ العدد واحد، جوان 2014.
- ضيف احمد،عزوز أحمد،"**واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ـ المجلد الرابع عشر ـ العدد التاسع عشر،2018.
- عبد الحكيم عليلي،د فريدة عزازي،"**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر ـ دراسة قياسية باستعمال مقاربة الانحذار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL(1972- 2018) "**، مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة المالية ـ المجلد التاسع ـ العدد واحد،2020.
- عطاء الله بن طيرش، عبد الكريم كاكي،كمال بن دقفل،" **دراسة تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر"**، مجلة افاق للعلوم ـ المجلد الخامس ـ العدد الثامن عشر،2020.
- عمام مريم، فرحات عباس،" **التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية ـ دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالأغواط**،" مجلة افاق للعلوم ـ المجلد الرابع ـ العدد الثالث عشر،2018.
- كامل بكرى وآخرون ،"**الموارد و اقتصادياتها"**، دار النهضة العربية ،للطباعة والنشر ،بيروت 1986.
- محمد أمين لزعر،"**سياسات التنويع الاقتصادي،تجارب دولية و عربية"**، المعهد العربي للتخطيط، 2014.

4. الملتقيات:

- سعد طه محمد، **"قياس وتحليل التفاوت في الإنفاق على أساس التوزيع الجغرافي في العراق لعام 2011**"، المؤتمر العلمي الدولي جيوتونس، الدورة السابعة، تونس، 2013.
- سي محمد كمال،" **التنويع الاقتصادي وبدائل النمو في الجزائر"**، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول بدائل النمو والتنويع الاقتصادي في الدول المغاربية بين الخيارات والبدائل المتاحة، جامعة حمه لخضر، وادي سوف، الجزائر، يومي3 و4 نوفمبر 2016.

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2013: "**ملتقى المسائل الصناعية**".

5. Web Site:

- https://google.123.st/t542-topic
- بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الملاحق

الملحق (2-1): بيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية.

A	agr	RH	ind	ser	HHI	gdp
1999	11,1069799	13,3524366		38,9796424	0,82630564	3,20000155
2000	8,39505053	20,6176446	4,01632275	33,110554	0,83498888	3,8
2001	9,74941769	17,567325	-0,86032533	35,7680678	0,82113853	3
2002	9,22498823	18,3938145	4,48719028	36,0524634	0,83654635	5,6
2003	9,81055617	20,2261012	7,82232315	34,4432996	0,81807356	7,2
2004	9,44047739	22,2278027	3,46218931	33,5839438	0,82708844	4,3
2005	7,69131284	29,0409961	5,92888499	30,9601472	0,81238634	5,9
2006	7,5430767	30,6644892	-0,99245497	30,9590729	0,8008977	1,7
2007	7,57063406	28,7212793	0,42217744	33,2228577	0,80295918	3,4
2008	6,58667778	30,495585	-1,1103133	33,3851759	0,76301645	2,4
2009	9,34336447	20,614996	-4,62028046	40,7583508	0,79345163	1,6
2010	8,46644146	23,4055984	-0,01088963	39,2460385	0,78419327	3,6
2011	8,11059044	27,2770215	-1,26941927	40,4668434	0,72039484	2,9
2012	8,77068636	26,1694891	-0,61852178	40,5044838	0,72604828	3,4
2013	9,85111713	23,856581	-2,598121	42,2042479	0,73302721	2,8
2014	10,2863971	20,4936741	1,40753169	43,8892419	0,74507211	3,8
2015	11,5787147	12,8196651	1,70016265	48,5191976	0,78198837	3,7
2016	12,2200949	10,0445434	6,65264491	49,2931771	0,81440536	3,2
2017	11,7560738	12,1567196	-0,09277348	47,6352073	0,79093999	1,3
2018	11,8402331	15,6236522	-2,56457568	45,4521007	0,81001774	1,2
2019	12,3803743	14,3947589	-1,65018896	46,233901	0,81685268	0,8
2020	14,2277235		-7,25056976	47,779768		-5,48099194

الملحق (2-2): بيانات المتغيرGDP عند المستوى بوجود ثابث:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.441090	0.9796
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:14
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.161210	0.365481	0.441090	0.6647
D(GDP(-1))	-0.543536	0.355543	-1.528750	0.1447
C	-1.058043	1.312623	-0.806052	0.4313

R-squared	0.133805	Mean dependent var	-0.464050
Adjusted R-squared	0.031900	S.D. dependent var	2.156801
S.E. of regression	2.122121	Akaike info criterion	4.480191
Sum squared resid	76.55778	Schwarz criterion	4.629550
Log likelihood	-41.80191	Hannan-Quinn criter.	4.509347
F-statistic	1.313035	Durbin-Watson stat	1.605044
Prob(F-statistic)	0.294939		

الملحق (3-2): بيانات المتغير AGR عند المستوى بوجود ثابت:

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.591314	0.8527
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGR)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:16
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGR(-1)	-0.096401	0.163028	-0.591314	0.5613
C	1.074619	1.589287	0.676164	0.5071

R-squared	0.018070	Mean dependent var	0.148607
Adjusted R-squared	-0.033610	S.D. dependent var	1.221193
S.E. of regression	1.241546	Akaike info criterion	3.360984
Sum squared resid	29.28727	Schwarz criterion	3.460462
Log likelihood	-33.29033	Hannan-Quinn criter.	3.382573
F-statistic	0.349652	Durbin-Watson stat	1.890493
Prob(F-statistic)	0.561280		

الملحق (4-2): بيانات المتغير HHI عند المستوى بوجود ثابت:

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.604765	0.4618
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HHI)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:17
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHI(-1)	-0.238736	0.148767	-1.604765	0.1259
C	0.188642	0.117965	1.599139	0.1272

R-squared	0.125163	Mean dependent var	-0.000473
Adjusted R-squared	0.076561	S.D. dependent var	0.024659
S.E. of regression	0.023696	Akaike info criterion	-4.552343
Sum squared resid	0.010107	Schwarz criterion	-4.452770
Log likelihood	47.52343	Hannan-Quinn criter.	-4.532906
F-statistic	2.575271	Durbin-Watson stat	2.012227
Prob(F-statistic)	0.125947		

الملحق (2-5): بيانات المتغير SER عند المستوى بوجود ثابت:

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.548617	0.8624
Test critical values:	1% level	-3.788030	
	5% level	-3.012363	
	10% level	-2.646119	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:18
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER(-1)	-0.057606	0.105002	-0.548617	0.5897
C	2.681229	4.167957	0.643296	0.5277

R-squared	0.015594	Mean dependent var	0.419054
Adjusted R-squared	-0.036217	S.D. dependent var	2.735756
S.E. of regression	2.784856	Akaike info criterion	4.976662
Sum squared resid	147.3530	Schwarz criterion	5.076140
Log likelihood	-50.25495	Hannan-Quinn criter.	4.998251
F-statistic	0.300981	Durbin-Watson stat	1.805313
Prob(F-statistic)	0.589658		

الملحق (2-6): بيانات المتغير IND عند المستوى بوجود ثابت:

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.345515	0.1685
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:19
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IND(-1)	-0.567132	0.241794	-2.345515	0.0307
C	-0.010063	0.831046	-0.012109	0.9905

R-squared	0.234089	Mean dependent var	-0.563345
Adjusted R-squared	0.191539	S.D. dependent var	3.963419
S.E. of regression	3.563687	Akaike info criterion	5.474108
Sum squared resid	228.5976	Schwarz criterion	5.573681
Log likelihood	-52.74108	Hannan-Quinn criter.	5.493546
F-statistic	5.501440	Durbin-Watson stat	1.872755
Prob(F-statistic)	0.030659		

الملحق (2-7): بيانات المتغير RH عند المستوى بوجود ثابت:

Null Hypothesis: RH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.602896	0.4628
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RH)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:20
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RH(-1)	-0.239321	0.149305	-1.602896	0.1264
C	5.122959	3.294880	1.554824	0.1374

R-squared	0.124908	Mean dependent var	0.052116
Adjusted R-squared	0.076292	S.D. dependent var	4.285408
S.E. of regression	4.118693	Akaike info criterion	5.763588
Sum squared resid	305.3454	Schwarz criterion	5.863162
Log likelihood	-55.63588	Hannan-Quinn criter.	5.783026
F-statistic	2.569276	Durbin-Watson stat	1.555516
Prob(F-statistic)	0.126360		

الملحق (2- 8): بيانات المتغير GDP عند المستوى بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.799463	0.6686
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:23
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.586133	0.325727	-1.799463	0.0887
C	3.677570	1.798455	2.044850	0.0558
@TREND("1999")	-0.197333	0.083382	-2.366613	0.0294

R-squared	0.248633	Mean dependent var	-0.413381
Adjusted R-squared	0.165148	S.D. dependent var	2.114974
S.E. of regression	1.932457	Akaike info criterion	4.287025
Sum squared resid	67.21904	Schwarz criterion	4.436243
Log likelihood	-42.01377	Hannan-Quinn criter.	4.319409
F-statistic	2.978165	Durbin-Watson stat	1.762254
Prob(F-statistic)	0.076326		

الملحق (2-9): بيانات المتغير AGR عند المستوى بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: AGR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.160218	0.4855
Test critical values:	1% level	-4.467895	
	5% level	-3.644963	
	10% level	-3.261452	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGR)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:37
Sample (adjusted): 2000 2020
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGR(-1)	-0.347946	0.161070	-2.160218	0.0445
C	2.043634	1.375773	1.485444	0.1547
@TREND("1999")	0.131573	0.044205	2.976430	0.0081

R-squared	0.341947	Mean dependent var	0.148607
Adjusted R-squared	0.268830	S.D. dependent var	1.221193
S.E. of regression	1.044223	Akaike info criterion	3.055988
Sum squared resid	19.62725	Schwarz criterion	3.205205
Log likelihood	-29.08787	Hannan-Quinn criter.	3.088372
F-statistic	4.676708	Durbin-Watson stat	2.086912
Prob(F-statistic)	0.023139		

الملحق (2-10): بيانات المتغير HHI عند المستوى بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: HHI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.245673	0.8719
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HHI)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:39
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
HHI(-1)	-0.228980	0.183821	-1.245673	0.2298
C	0.179771	0.152638	1.177763	0.2551
@TREND("1999")	0.000109	0.001135	0.095808	0.9248

R-squared	0.125636	Mean dependent var	-0.000473
Adjusted R-squared	0.022769	S.D. dependent var	0.024659
S.E. of regression	0.024377	Akaike info criterion	-4.452883
Sum squared resid	0.010102	Schwarz criterion	-4.303523
Log likelihood	47.52883	Hannan-Quinn criter.	-4.423727
F-statistic	1.221346	Durbin-Watson stat	2.033262
Prob(F-statistic)	0.319438		

الملحق (2-11): بيانات المتغير SER عند المستوى بوجود ثابت، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: SER has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.556550	0.3009
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:39
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SER(-1)	-0.503862	0.197087	-2.556550	0.0228
D(SER(-1))	0.261296	0.238239	1.096781	0.2912
D(SER(-2))	0.150755	0.193202	0.780296	0.4482
C	14.18051	5.708640	2.484043	0.0263
@TREND("1999")	0.514791	0.203454	2.530255	0.0240

R-squared	0.334467	Mean dependent var	0.632195
Adjusted R-squared	0.144315	S.D. dependent var	2.406850
S.E. of regression	2.226415	Akaike info criterion	4.659596
Sum squared resid	69.39692	Schwarz criterion	4.908133
Log likelihood	-39.26617	Hannan-Quinn criter.	4.701659
F-statistic	1.758942	Durbin-Watson stat	2.299212
Prob(F-statistic)	0.193241		

الملحق (2-12): بيانات المتغير RH عند المستوى بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: RH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.125337	0.5019
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RH)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:40
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RH(-1)	-0.303845	0.142963	-2.125337	0.0485
C	9.602902	3.841212	2.499967	0.0229
@TREND("1999")	-0.296456	0.152932	-1.938486	0.0694

R-squared	0.283324	Mean dependent var	0.052116
Adjusted R-squared	0.199010	S.D. dependent var	4.285408
S.E. of regression	3.835357	Akaike info criterion	5.663883
Sum squared resid	250.0693	Schwarz criterion	5.813243
Log likelihood	-53.63883	Hannan-Quinn criter.	5.693040
F-statistic	3.360319	Durbin-Watson stat	1.764473
Prob(F-statistic)	0.058917		

الملحق (2-13): بيانات المتغير IND عند المستوى بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: IND has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.865748	0.1928
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:41
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IND(-1)	-0.721077	0.251619	-2.865748	0.0107
C	2.765787	1.921909	1.439083	0.1683
@TREND("1999")	-0.228319	0.143809	-1.587653	0.1308

R-squared	0.332989	Mean dependent var	-0.563345
Adjusted R-squared	0.254517	S.D. dependent var	3.963419
S.E. of regression	3.422069	Akaike info criterion	5.435849
Sum squared resid	199.0795	Schwarz criterion	5.585209
Log likelihood	-51.35849	Hannan-Quinn criter.	5.465006
F-statistic	4.243421	Durbin-Watson stat	1.822658
Prob(F-statistic)	0.031998		

الملحق (2-14): بيانات المتغير GDP عند الفرق الأول بوجود ثابث:

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.115760	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 01:57
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.453206	0.284065	-5.115760	0.0001
C	-0.518434	0.465034	-1.114832	0.2796

R-squared	0.592493	Mean dependent var	-0.344050
Adjusted R-squared	0.569854	S.D. dependent var	3.162433
S.E. of regression	2.074099	Akaike info criterion	4.391570
Sum squared resid	77.43396	Schwarz criterion	4.491143
Log likelihood	-41.91570	Hannan-Quinn criter.	4.411008
F-statistic	26.17101	Durbin-Watson stat	1.519038
Prob(F-statistic)	0.000072		

الملحق (2-15): بيانات المتغير AGR عند الفرق الأول بوجود ثابث:

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.071016	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGR,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:01
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGR(-1))	-1.230412	0.202670	-6.071016	0.0000
C	0.306304	0.234945	1.303724	0.2088

R-squared	0.671876	Mean dependent var	0.227964
Adjusted R-squared	0.653646	S.D. dependent var	1.782651
S.E. of regression	1.049122	Akaike info criterion	3.028424
Sum squared resid	19.81183	Schwarz criterion	3.127997
Log likelihood	-28.28424	Hannan-Quinn criter.	3.047862
F-statistic	36.85724	Durbin-Watson stat	1.720549
Prob(F-statistic)	0.000010		

الملحق (2-16): بيانات المتغير HHI عند الفرق الأول بوجود ثابث:

Null Hypothesis: D(HHI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.687339	0.0017
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HHI,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:01
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HHI(-1))	-1.126165	0.240257	-4.687339	0.0002
C	-0.001063	0.005914	-0.179700	0.8595

R-squared	0.563780	Mean dependent var	-9.73E-05
Adjusted R-squared	0.538120	S.D. dependent var	0.037906
S.E. of regression	0.025762	Akaike info criterion	-4.380563
Sum squared resid	0.011282	Schwarz criterion	-4.281149
Log likelihood	43.61535	Hannan-Quinn criter.	-4.363739
F-statistic	21.97114	Durbin-Watson stat	1.976358
Prob(F-statistic)	0.000212		

الملحق (2-17): بيانات المتغير SER عند الفرق الأول بوجود ثابث:

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.402953	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:02
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SER(-1))	-1.082352	0.200326	-5.402953	0.0000
C	0.763331	0.550414	1.386830	0.1824

R-squared	0.618579	Mean dependent var	0.370748
Adjusted R-squared	0.597389	S.D. dependent var	3.845421
S.E. of regression	2.439984	Akaike info criterion	4.716499
Sum squared resid	107.1634	Schwarz criterion	4.816073
Log likelihood	-45.16499	Hannan-Quinn criter.	4.735937
F-statistic	29.19190	Durbin-Watson stat	1.786031
Prob(F-statistic)	0.000039		

الملحق (2-18): بيانات المتغير RH عند الفرق الأول بوجود ثابث:

Null Hypothesis: D(RH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.285770	0.0039
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RH,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:03
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RH(-1))	-0.955658	0.222984	-4.285770	0.0005
C	-0.332821	0.953581	-0.349022	0.7314

R-squared	0.519337	Mean dependent var	-0.447058
Adjusted R-squared	0.491063	S.D. dependent var	5.824151
S.E. of regression	4.154940	Akaike info criterion	5.785774
Sum squared resid	293.4799	Schwarz criterion	5.885188
Log likelihood	-52.96485	Hannan-Quinn criter.	5.802598
F-statistic	18.36782	Durbin-Watson stat	1.802067
Prob(F-statistic)	0.000500		

الملحق (2-19): بيانات المتغير IND عند الفرق الأول بوجود ثابث:

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.308554	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:03
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	-1.414371	0.224199	-6.308554	0.0000
C	-0.459910	0.850539	-0.540727	0.5957

R-squared	0.700693	Mean dependent var	-0.038091
Adjusted R-squared	0.683087	S.D. dependent var	6.565300
S.E. of regression	3.695940	Akaike info criterion	5.551647
Sum squared resid	232.2195	Schwarz criterion	5.651062
Log likelihood	-50.74065	Hannan-Quinn criter.	5.568472
F-statistic	39.79785	Durbin-Watson stat	1.770273
Prob(F-statistic)	0.000008		

الملحق (2-20): بيانات المتغير GDP عند الفرق الأول بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.626432	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:23
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-1.522582	0.270612	-5.626432	0.0000
C	1.060320	0.980089	1.081861	0.2944
@TREND("1999")	-0.138007	0.076621	-1.801157	0.0894

R-squared	0.657797	Mean dependent var	-0.344050
Adjusted R-squared	0.617537	S.D. dependent var	3.162433
S.E. of regression	1.955761	Akaike info criterion	4.316917
Sum squared resid	65.02502	Schwarz criterion	4.466277
Log likelihood	-40.16917	Hannan-Quinn criter.	4.346074
F-statistic	16.33903	Durbin-Watson stat	1.705599
Prob(F-statistic)	0.000110		

الملحق (2-21): بيانات المتغير AGR عند الفرق الأول بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(AGR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.658990	0.0001
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(AGR,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:27
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(AGR(-1))	-1.352672	0.203135	-6.658990	0.0000
C	-0.525118	0.514797	-1.020048	0.3220
@TREND("1999")	0.072974	0.040777	1.789618	0.0913

R-squared	0.723893	Mean dependent var	0.227964
Adjusted R-squared	0.691410	S.D. dependent var	1.782651
S.E. of regression	0.990278	Akaike info criterion	2.955819
Sum squared resid	16.67107	Schwarz criterion	3.105179
Log likelihood	-26.55819	Hannan-Quinn criter.	2.984976
F-statistic	22.28517	Durbin-Watson stat	1.847205
Prob(F-statistic)	0.000018		

الملحق (22-2): بيانات المتغير HHI عند الفرق الأول بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(HHI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.928807	0.0047
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(HHI,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:27
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HHI(-1))	-1.188322	0.241097	-4.928807	0.0002
C	-0.016225	0.013290	-1.220792	0.2399
@TREND("1999")	0.001374	0.001083	1.268487	0.2228

R-squared	0.603640	Mean dependent var	-9.73E-05
Adjusted R-squared	0.554095	S.D. dependent var	0.037906
S.E. of regression	0.025312	Akaike info criterion	-4.371125
Sum squared resid	0.010251	Schwarz criterion	-4.222003
Log likelihood	44.52569	Hannan-Quinn criter.	-4.345888
F-statistic	12.18368	Durbin-Watson stat	2.054741
Prob(F-statistic)	0.000609		

الملحق (2-23): بيانات المتغير SER عند الفرق الأول بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(SER) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.212994	0.0024
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SER,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:28
Sample (adjusted): 2001 2020
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SER(-1))	-1.098536	0.210730	-5.212994	0.0001
C	0.375174	1.260944	0.297534	0.7697
@TREND("1999")	0.034263	0.099533	0.344241	0.7349

R-squared	0.621219	Mean dependent var	0.370748
Adjusted R-squared	0.576657	S.D. dependent var	3.845421
S.E. of regression	2.502017	Akaike info criterion	4.809553
Sum squared resid	106.4216	Schwarz criterion	4.958913
Log likelihood	-45.09553	Hannan-Quinn criter.	4.838710
F-statistic	13.94041	Durbin-Watson stat	1.767019
Prob(F-statistic)	0.000261		

الملحق (2-24): بيانات المتغير RH عند الفرق الأول بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(RH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.818999	0.0454
Test critical values:	1% level	-4.728363	
	5% level	-3.759743	
	10% level	-3.324976	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RH,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:29
Sample (adjusted): 2005 2019
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RH(-1))	-4.219497	1.104870	-3.818999	0.0051
D(RH(-1),2)	2.717952	0.864903	3.142493	0.0138
D(RH(-2),2)	2.171377	0.732923	2.962624	0.0181
D(RH(-3),2)	1.516217	0.540925	2.803006	0.0231
D(RH(-4),2)	0.513475	0.338191	1.518300	0.1674
C	17.08010	5.805422	2.942095	0.0186
@TREND("1999")	-1.429913	0.456668	-3.131188	0.0140

R-squared	0.813115	Mean dependent var	-0.215373
Adjusted R-squared	0.672951	S.D. dependent var	5.923288
S.E. of regression	3.387420	Akaike info criterion	5.582739
Sum squared resid	91.79694	Schwarz criterion	5.913163
Log likelihood	-34.87054	Hannan-Quinn criter.	5.579219
F-statistic	5.801178	Durbin-Watson stat	2.009975
Prob(F-statistic)	0.013252		

الملحق (2-25): بيانات المتغير IND عند الفرق الأول بوجود ثابث، و اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(IND) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.295064	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IND,2)
Method: Least Squares
Date: 07/06/21 Time: 02:29
Sample (adjusted): 2002 2020
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IND(-1))	-1.412024	0.224306	-6.295064	0.0000
C	1.385923	2.044725	0.677804	0.5076
@TREND("1999")	-0.153761	0.154880	-0.992775	0.3356

R-squared	0.718060	Mean dependent var	-0.038091
Adjusted R-squared	0.682818	S.D. dependent var	6.565300
S.E. of regression	3.697506	Akaike info criterion	5.597133
Sum squared resid	218.7448	Schwarz criterion	5.746255
Log likelihood	-50.17277	Hannan-Quinn criter.	5.622371
F-statistic	20.37487	Durbin-Watson stat	1.872728
Prob(F-statistic)	0.000040		

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 07/06/21 Time: 12:29
Sample: 1999 2020
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DGDP does not Granger Cause DAGR	19	0.55095	0.5884
DAGR does not Granger Cause DGDP		0.45860	0.6413
DHHI does not Granger Cause DAGR	18	0.72433	0.5032
DAGR does not Granger Cause DHHI		1.35762	0.2914
DIND does not Granger Cause DAGR	18	0.14373	0.8675
DAGR does not Granger Cause DIND		2.37478	0.1321
DRH does not Granger Cause DAGR	18	0.49089	0.6230
DAGR does not Granger Cause DRH		0.72919	0.5010
DSER does not Granger Cause DAGR	19	0.14109	0.8696
DAGR does not Granger Cause DSER		0.86603	0.4420
DHHI does not Granger Cause DGDP	18	1.21169	0.3292
DGDP does not Granger Cause DHHI		1.66424	0.2272
DIND does not Granger Cause DGDP	18	0.69799	0.5153
DGDP does not Granger Cause DIND		1.05684	0.3756
DRH does not Granger Cause DGDP	18	1.80459	0.2034
DGDP does not Granger Cause DRH		0.32652	0.7272
DSER does not Granger Cause DGDP	19	1.04182	0.3786
DGDP does not Granger Cause DSER		0.14710	0.8645
DIND does not Granger Cause DHHI	17	2.19173	0.1544
DHHI does not Granger Cause DIND		2.30053	0.1427
DRH does not Granger Cause DHHI	18	1.73953	0.2141
DHHI does not Granger Cause DRH		0.81830	0.4627
DSER does not Granger Cause DHHI	18	1.38047	0.2860
DHHI does not Granger Cause DSER		0.98657	0.3991
DRH does not Granger Cause DIND	17	2.59981	0.1153
DIND does not Granger Cause DRH		0.07412	0.9290
DSER does not Granger Cause DIND	18	3.01088	0.0842
DIND does not Granger Cause DSER		0.05870	0.9432
DSER does not Granger Cause DRH	18	0.21151	0.8121
DRH does not Granger Cause DSER		0.51801	0.6075

الملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقييم ومعرفة واقع إستراتيجية التنويع الاقتصادي بالجزائر، حيث بينت أن الجزائر سعت لانتهاج العديد من الاستراتيجيات لتفعيل التنويع الاقتصادي بمختلف القطاعات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسات واستراتجيات متعددة، ومع ذلك لازال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات في ظل هشاشة القطاع الفلاحي و القطاع الصناعي وباقي القطاعات الأخرى، وهذا يجعل الاقتصاد الوطني اقتصاد تبعية.

الجزائر تعتبر واحدة من بين البلدان التي تعاني من عجز في جهازها الإنتاجي، الشيء الذي يفسره حجم ونوعية وارداتها من العالم الخارجي، على الرغم مما تمتلكها لموارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق تطور اقتصادي كبير، وفي هذا السياق لابد أن تقوم الدولة بتبني إستراتيجية متكاملة وأكثر فاعلية لاقتصاد ما بعد النفط كإطار عام للانتقال بمسيرة التنمية في الجزائر إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور خاصة بعد انهيار أسعار البترول.

Abstract:

This research paper aimed to assess and know the reality of the economic diversification strategy in Algeria, as it showed that Algeria sought to adopt many strategies to activate economic diversification in various economic sectors by adopting multiple policies and strategies, however, the Algerian economy still depends on the hydrocarbon sector in light of the fragility of the agricultural sector and The industrial sector and the rest of the other sectors, and this makes the national economy a dependency economy.

Algeria is considered one of the countries that suffer from a deficit in its production apparatus, which is explained by the volume and quality of its imports from the outside world, despite its natural and human resources that qualify it to achieve great economic development. In this context, the state must adopt an integrated and more effective strategy for the economy. After oil as a general framework for moving the development process in Algeria to a new stage of growth and development, especially after the collapse of oil prices.